البحث العاشر :

متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر

إعداد :

د. محمد حسن أحمد جمعه

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية جامعة دمياط

متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر

د. محمد حسن أحمد جمعه
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية جامعة دمياط

• **مستخلص البحث**:
تناول البحث في إطار تحليلي نظري مفهوم المساهمات التطوعية في مجال التعليم وأهم ملامح تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وملامح فجوة العدالة في التمويل، وكذلك أهم اتجاهات المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي محليًا وعالميًا. وتناول السؤال الرئيس للبحث كيفية توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في التمويل قبل الجامعي في مصر. واستهدف البحث: التعرف على الإطار المفاهيمي للمساهمات التطوعية في مجال التعليم، وإبراز الملامح العامة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، وإبراز ملامح أزمة العدالة واتجاهات التطوع العالمية والمحلية في مجال تمويل التعليم، واستعراض أهم العقبات التي تحول دون توظيف المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وصولاً إلى بناء تصور مقترح لدعم هذه المساهمات لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
كلمات مفتاحية:(المساهمات التطوعية – فجوة العدالة – تمويل التعليم)

"Requirements of Employing Voluntary Contributions As an Approach for Facing Equity Gap in Pre- University Education Financing in Egypt"

Dr. Mohammed Hassan Ahmed Jumaa

Abstract

In analytical framework, the research addressed the concept of the voluntary contributions in education and the major features of pre-university education financing, nationally and internationally.The main question of the research is; How to employ the voluntary contribution as an approach for facing the equity gap in financing pre- university education in Egypt.Research Objectives:The research aimed to identify the conceptual framework of the voluntary contributions in Education, highlighting the general features of pre-university education financing in Egypt, bringing to light the equity crisis as well as, national and internal voluntary attitudes. Furthermore, showing the major barriers that prevent employing voluntary contributions in financing pre-university education in Egypt.The research ended to constructing a Proposed Conceptualization for supporting these voluntary contributions to face the equity gap in pre- education financing in Egypt.
Keywords:(Voluntary contributions- Equity gap- Education Financing)

• **مقدمه**:

تؤمن كافة دول العالم بعدالة توزيع الموارد بين مواطنيها على اختلاف تنوعاتهم الدينية والعرقية والسياسية في إطار من التوافق والتناغم والتكامل بعيداً عن الإقصاء والإبعاد والتهميش في إشارة واضحة إلى احترام حقوق الإنسان وصيانة تلك الحقوق بل والدفاع عنها دائمًا.

والعدالة في توزيع الموارد لا تنحصر في البعد الاقتصادي فحسب، بل تطورت فكرة العدالة من التركيز على البعد الاقتصادي فقط إلى مفاهيم أكثر شمولية

تهتم بجودة حياة الإنسان في كافة أبعادها الاجتماعية والسياسية والبيئية، وهو ما واكبه ظهور مؤشرات ومفاهيم جديدة للتنمية ذات أبعاد مركبة مثل التنمية الإنسانية المستدامة وما واكب تلك التوجهات المعاصرة من حديث وجدال ونقاش حاد حول مفهوم العدالة في عالم جديد شعاره دائمًا توغل الرأسمالية وتدهور الاشتراكية.(١)

إن مفهوم عدالة التعليم مرتبط بالإنسان الذي هو محور التنمية التي تركز على توفير حقوقه الأساسية وصيانة كرامته والوفاء بكل احتياجاته من خلال تعليم عادل متكافئ يعمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والمهارية والإبداعية في مساواة عادلة أمام القانون وتكافؤ في فرص الحياة عملا ومسئولية وجزاء.(٢)

وتسعى المؤسسات التطوعية إلى المشاركة في دعم الجهود التعليمية لإقرار العدالة التعليمية من خلال تنوع تلك المؤسسات ما بين اتحاد المنتجين والنقابات المهنية إلى جانب الدولة دعمًا لمسيرتها التنموية ومواجهة كافة المشكلات التعليمية خصوصًا تلك التي تتعلق بالتمويل وإقرار عدالة التعليم للجميع.(٣)

إن المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم وتطويره تؤكد على أهمية المشاركة الشعبية كهدف وآلية لتحقيق التنمية ونعني بها كافة الجهود التي يبذلها المواطنون دعمًا للدولة في مجال التمويل ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتواكب مع الصالح العام والتوجهات الوطنية للتنمية المستدامة.(٤)

إن عدالة التعليم ليست قضية محلية بل هي قضية عالمية نظرًا لما تعانيه كثير من دول العالم من انخفاض شديد في جودة التعليم، وغياب تكافؤ الفرص بين الجميع، وقصور شديد في عمليات الاندماج والتوافق، وغياب الاستقرار النفسي والاجتماعي، فالعالم كله وفق هذا المنظور يؤكد على تعليم عالمي عادل للجميع يواجه الأزمات ويحفظ حقوق الأقليات.(٥)

إن فكرة المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة التعليمية تؤكد على أهمية تنامي التوجه الاشتراكي المناهض للتوجه الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين للحفاظ على التوازن بين التوجهات الرأسمالية الاستثمارية وتوجهات عدالة التعليم للجميع.(٦)

واعتمادًا على ما سبق فإن المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تؤكد على أهمية المشاركة والتكامل والتعاون والتكافل لدعم العدالة في مجال التعليم واحتواء الفئات الفقيرة من التلاميذ لتمكينهم من مواصلة رحلة التعليم وعدم الانسحاب أمام فجوة العدالة والإحساس الدائم بالنقص والهوان وهنا يؤكد "المكتب الدولي للتربية" على أن تعزيز التعليم المتكافئ للجميع يعد هدفًا ساميًا من أهداف التربية في الألفية الجديدة بما يتواكب مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودمج الجميع في نظام تعليمي جديد ومتكافئ وعادل.(٧)

• **مشكلة البحث**:

رصد "البنك الدولي" في تقريره عن عدم المساواة في التعليم داخل البلدان مجموعة من المظاهر السلبية التي تؤكد على غياب العدالة واتساع فجوتها، إذ أشار إلى أن هناك تفاوتًا رهيبًا في الإنفاق على التعليم بين دول العالم، وأن هذه الاختلافات على سبيل المثال موجودة فيما بين المجموعات – الجنس والمناطق الحضرية والريفية والشرائح المتنوعة للحالة الاجتماعية والاقتصادية - وتشكل تلك العوامل مجتمعة نسبة ١٣٪ من إجمالي عدم المساواة في عدالة التعليم داخل البلدان النامية على وجه التحديد.(٨)

ويشير نفس التقرير إلى أن عدم القدرة على معالجة عدم المساواة في التعليم يعد أمرًا مثيرًا للقلق وهو ما يستدعي أن تتظافر الجهود الوطنية الحكومية والأهلية من أجل القضاء على فجوات العدالة التي تعصف بأركان الأنظمة التعلمية العالمية الأكثر فقرًا وهشاشة.(٩)

وفي الحديث عن التعليم في مصر نرصد مجموعة من المؤشرات الدالة على غياب العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر تتمثل في:(١٠)

- الهدر في الإنفاق على دورات تأهيل وتدريب المعلمين دون فائدة تذكر.
- الهدر في صيانة آلاف المدارس سنويًا تستحق الإزالة الفورية بما يمثل ذلك خطرًا على حياة أبنائنا الطلاب.
- الهدر في الإنفاق على المدارس الثانوية العامة مع غياب تام للمعلمين والطلاب عن تلك المدارس مما يمثل ظاهرة تستحق المتابعة بل والمساءلة والمحاسبة.
- ضبابية مشهد مجانية التعليم والتي كفلها الدستور المصري، فالإنفاق العائلي على التعليم في٢٠١٧/٢٠١٨ جاوز ٢٤ مليار جنية.
- ارتفاع نسب التسرب في مدارس التعليم الابتدائي في وقت تنادى فيه الدولة بالإلزام.

وهنا تتضح الملامح الأولى لمظاهر غياب العدالة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر على مستوى الإنفاق العام للدولة في مظهر واحد من مظاهرها، وسعيًا من الدراسة إلى تحديد مشكلتها فإنها سوف تعرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة في ميدان عدالة المساواة وسد الفجوة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر والعالم.

جاءت دراسة "العجمي ٢٠٠٤" والتي تناولت متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي في جمهورية مصر العربية لإقرار عدالة الإنفاق وإقرار مبادئ المساءلة والمحاسبة لمنع الهدر في الإنفاق على تلك المؤسسات التعليمية.(١١)

وتناولت دراسة "رفاعي ٢٠٠٥" استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، وفيها أكدت الدراسة على أهمية الإنفاق الشعبي ودور مؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم في مصر لإقرار

مبادئ العدالة في إطار التوافق والتناغم بين الدولة وتلك المؤسسات فيما يتعلق بمصادر الإنفاق وآلية استثمار التمويل الشعبي التطوعي.(١٢)

وفي سياق الحديث عن المشاركة الشعبية في تمويل التعليم لعلاج فجوة العدالة جاءت دراسة "حسن ٢٠٠٦" متناولة دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي مبرزة أهمية المشاركة المجتمعية وقدراتها التنظيمية ومدى إمكانية دعم مساهماتها في تمويل التعليم في مصر من خلال الجهود التطوعية الأهلية وكيف يمكن لتلك الجهود أن تساعد على تجاوز فجوة العدالة في تمويل التعليم المصري.(١٣)

في إطار الحديث عن تنويع البدائل في الإنفاق على التعليم جاءت دراسة "Mcnermey 2009" متناولة البدائل المقترحة لتمويل التعليم في أفغانستان وكيف يمكن للجهود التطوعية أن تدعم توجهات الدولة لإقرار عدالة التعليم داخل مؤسسات التعليم من خلال الإنفاق الجيد والمتوازن والعادل على كل مكونات العملية التعليمية.(١٤)

ودعمًا لتأكيد فعالية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر جاءت دراسة "أبو خليل٢٠١٠" متناولة فعالية هذا الإنفاق وسبل ترشيده وأهمية الاعتماد على بدائل أخرى لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر من خلال المجتمع المدني في إطار الشراكة الهادفة.(١٥)

وفي سياق الحديث عن المشاركة التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي من خلال استثمار أموال الأوقاف الإسلامية لهذا الغرض جاءت دراسة "الباسل وجمعه ٢٠١٥" متناولة أسس التخطيط لاستثمار الأوقاف الإسلامية في دعم وتمويل التعليم قبل الجامعي بمصر وقدمت رؤية عصرية لتعزيز وتفعيل هذا التوجه.(١٦)

وترسيخًا لمبدأ التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر جاءت دراسة "سليمان ٢٠١٦" متناولة تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول موضحة كيف يمكن استغلال جهود التطوع في تمويل مشروعات التعليم في مصر ومحاولة علاج فجوة العدالة في نظام التعليم في مصر.(١٧)

وحول أفضل الممارسات الأوروبية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي جاءت دراسة "حسب النبي ٢٠١٧" والتي أبرزت تجربة المملكة المتحدة في نموذج تمويل أوروبي رائع يجسد الشراكة بين الدولة وقطاعات التطوع في مجال شراكة تمويل التعليم قبل الجامعي.(١٨)

وحول مشاكل تمويل التعليم في مصر جاءت دراسة "Healey، Others & 2018" والتي تناولت أهم أزمات ومشكلات التعليم في مصر فيما يتعلق بالتمويل وواقعة وفرصه المتاحة وأهم التحديات التي تواجهه والآفاق المستقبلية للاستثمار في التعليم المصري من خلال علاج الفجوات الرهيبة وتحقيق أعلى استثمار للموارد التعليمية المتاحة.(١٩)

وفي نفس السياق جاءت دراسة "Rizk 2019" متناولة المشاركة في قطاع التمويل للتعليم ما قبل الجامعي بمصر وفق منظور المنظمات الدولية والتي أبرزت هذه الدراسة مفهوم المشاركة بين الدولة والمؤسسات الدولية الممولة للتعليم في إطار تشاركي وفق ضوابط صارمة يتم الاتفاق عليها بين الدولة وبين تلك المنظمات الممولة.(٢٠)

وتشير الدراسات السابقة إلى وجود أزمة على مستوى التمويل والمشاركة وتنوع البدائل المتاحة أمام الدولة للوفاء بمتطلبات العدالة ودعم المجانية في مجال التعليم قبل الجامعي بمصر، تلك الأزمة التي أشار إليها "وطفة ٢٠١٣" عندما أكد على أن الأزمة الاقتصادية بصعوبتها وإشكاليتها تمثل حجر العثرة الأول أمام نجاح مشروعات الإصلاح التعليمي في بلادنا العربية.(٢١)

كما أكد "جوهر والباسل ٢٠١٨" على أن مؤسسات التربية في عالمنا العربي في حاجة إلى بناء شراكة عصرية نموذجية مع مؤسسات المجتمع المدني لضمان تمويل عادل للمشاريع التربوية المعاصرة والتي تستهدف مواكبة التحديات العالمية وترسخ العلاقة القوية بين سيطرة الدولة على مؤسساتها التعليمية في إطار صيانة الهوية والحاجة إلى الاستثمار التعليمي الفعّال المواكب للخصخصة وفي نفس الوقت ضمان عدالة التعليم للفقراء.(٢٢)

واعتمادًا على ما سبق يمكن إبراز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

وتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ما الإطار المفاهيمي للمساهمات التطوعية في مجال التعليم؟
- ما الملامح العامة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر؟
- ما أبرز مظاهر فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟
- ما أبرز الاتجاهات المحلية والعالمية في مجال توظيف المساهمات التطوعية لتمويل التعليم؟
- ما أهم العقبات التي تحول دون مساهمة التطوع في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟
- ما التصور المقترح لوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر؟

- **أهداف البحث**:

يسعي البحث إلي تحديد متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لعلاج فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للمساهمات التطوعية في مجال التعليم.

- إبراز الملامح العامة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- التعرف على ملامح فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- إبراز اتجاهات المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي محليًا وعالميًا.
- الإشارة إلى أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة فاعلة للجهود التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- بناء تصور مقترح لتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **أهمية البحث**:

تتمثل أهمية البحث فيما يلي :

- **الأهمية النظرية**:

وفيه يتناول البحث الإطار النظري والمفاهيمي للمساهمات التطوعية كمدخل لتمويل التعليم لعلاج فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر والإشارة إلى أهم المعوقات التي تحول دون تفعيل تلك الشراكة.

- **الأهمية التطبيقية**:

وفيها يبرز البحث التصور المقترح لتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر اعتمادًا على نتائج الدراسة الميدانية وكذلك الإطار النظري للدراسة.

- **منهج البحث**:

لتحليل واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر لمواجهة فجوة العدالة فإن الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة الظروف والعلاقات والقيام بوصف دقيق للأنشطة والعمليات والأشخاص لا بمجرد تحديد الوضع القائم ولكن لتحديد كفايته ومدى ملائمته للتطلعات التنموية المستقبلية.(٢٣)

- **حدود البحث**:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- **الحد الموضوعي**:

وفيه يتناول البحث الإطار النظري للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم وتحليل واقع الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر ومدى مساهمة الجهات التطوعية الشريكة في هذا التمويل وأهم المعوقات التي تواجهه تمهيدًا لبناء تصور مقترح لدعم الممارسات التطوعية في مجال تمويل التعليم لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **الحد البشري**:

يتمثل في الاستفادة من الخبرات ذات العلاقة بالتطوع ومدى مساهمته في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وتتكون عينة الدراسة من:

- السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في ذوي التخصص في مجال اقتصاديات التعليم.
- عينة من السادة أعضاء المجتمع المدني ورجال الأعمال الداعمين لممارسات تمويل التعليم المصري بالشراكة مع الدولة.
- عينة من السادة أعضاء الجمعيات الأهلية المهتمين بقضية المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لعلاج فجوة العدالة.

- **الحد الزمني**:

يتمثل في زمن إعداد الدراسة في الفترة من يناير ٢٠٢١ وحتى مارس ٢٠٢١

- **الحد الجغرافي**:

يتمثل في دراسة واقع الانفاق على التعليم قبل الجامعي في نطاق جمهورية مصر العربية.

- **مصطلحات البحث**:

- **التمويل التعليمي**:

يقصد به: المصروفات الدورية التي تخصصها الدولة من ميزانياتها العامة للإنفاق على التعليم بشكل رسمي، يضاف إليه ما تتحمله الأسر بشكل غير رسمي.(٢٤)

- **المساهمات التطوعية**:

يقصد بها: "تلك المشاركات التي تتداخل فيها جهود الأهالي والمؤسسات غير الحكومية والحكومة معًا في مشروعات التنمية عبر جهود واعية من الجميع غايتها تحقيق التماسك الاجتماعي والوطني والتنموي المنشود".(٢٥)

- **فجوة العدالة**:

يقصد بها: "ضعف قدرة الدولة على كفالة حق التعليم للفئات الأكثر فقرًا بشكل يجبر أسر تلك الفئات على إرسال أبنائهم إلى المدارس الحكومية المكتظة فيها قاعات الدرس بالطلبة، والمتدهورة أبنيتها والتي يتولى التدريس فيها معلمون تراجعت رغبتهم في العطاء كثيرًا، فالدولة يتأرجح إنفاقها على أهم مورد مستقبلي وهو تعليم مواطنيها".(٢٦)

- **والمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم لمواجهة فجوة العدالة يعرفها البحث بأنها**:

"مجموعة الجهود غير الحكومية التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الأهلية التطوعية لدعم التعليم من خلال ممارسات تمويلية مباشرة تحت إشراف الدولة وبالتعاون معها جنبًا إلى جنب في إطار اللوائح والقوانين المنظمة لتلك الشراكة بما يضمن إقرار العدالة التعليمية للفقراء والمهتمين بمؤسسات التعليم الحكومية".

- **بنية البحث**:

- أولاً: الإطار النظري للبحث ويتضمن مناقشة الأبعاد التالية :
  - ✓ المساهمات التطوعية في مجال التعليم "إطار نظري مفاهيمي".

- ✓ تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وملامح فجوة العدالة.
- ✓ اتجاهات المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي محليًا وعالميًا.

◀◀ ثانيًا: الإطار الميداني للبحث ونتائجه.

◀◀ ثالثًا: التصور المقترح لتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **أولاً: الإطار النظري للبحث:**

- **المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم "إطار نظري مفاهيمي"**

- **أ- المساهمات التطوعية (المفهوم – الأهمية)**

المساهمات التطوعية هي المظهر الإنساني للعطاء المجرد من المنافع والأهواء لأنها مساهمات تستهدف الرقي بالمجتمع والعمل على تطويره والنهوض به وتحقيق أعلى درجة من درجات العدالة في شتى مناحي الحياة، وتستهدف المساهمات التطوعية إجمالا تحقيق الأهداف التالية كما يراها (الصفار ٢٠٠٧):(٢٧)

◀◀ تعزيز الراحة النفسية لدى المساهمين في التطوع، فالسعي في خدمة الناس وقضاء حوائجهم يحقق راحة نفسية ومعنوية كبيرة، ففي أعماق المساهمين ميول ونوازع خيرة، وبين جنبية ضمير أخلاقي حساس، وإذا ما أنجز أي مساهمة تطوعية أنقذ بها محتاجًا، أو أعان بها ضعيفا، أو ساعد بها مظلومًا، أو وظفها للنفع العام للتعليم والصحة مثلا فإن ذلك يسعد ضميره، ويشعره باللذة الروحية.

◀◀ المساهمات التطوعية تنمي لدى المساهمين قدرات ذهنية ومهارات ومؤهلات سلوكية تزيد من نقاط قوة شخصياتهم حيث تكسبهم الخبرة والتجربة وتجعلهم أكثر معرفة وإحاطة بواقع المجتمع الذي يعيشون فيه.

◀◀ المساهمات التطوعية ترسخ مكانة المساهمين لدى المجتمع بمقدار ما يؤدون من أدوار اجتماعية رائعة ينالون بها مكانة سامية وسط مجتمعهم وتتسع دوائر علاقاتهم وارتباطاتهم وتظهر مواهبهم وقدراتهم في مجال العمل التطوعي الخلاق.

◀◀ المساهمات التطوعية تدعم وجود المؤسسات الاجتماعية، وتقوي من علاقاتها بالدولة في إطار منظومة تكامل وتكافل وتواصل مقننة توفر الاطمئنان للمجتمع بعيدًا عن دعم التوجهات المغرضة نحو دعم الإرهاب والتطرف.

◀◀ المساهمات التطوعية في مجال العطاء الخيري تؤكد خيرية الإنسان وتطلعه نحو إفادة البشرية والارتقاء بمفهوم العدالة الاجتماعية القائمة على التكافل وصيانة حقوق الفقراء والضعفاء وذوى الحاجة.

◀◀ المساهمات التطوعية تؤكد مصداقية الدولة في سعيها نحو إقرار مبادئ العدل الاجتماعي والذي من أجمل صوره كفالة بعض الأفراد لبعضهم في تناغم إنساني شعاره الرحمة والمحبة والتواصل.

- المساهمات التطوعية تؤكد قدرة الدولة على احتواء المبادرات وحسن استثمارها وحسن الاستفادة منها في إطار يحفظ للمؤسسات توجهها الخيري الرعائي ويحفظ للدولة حقها في صيانة هويتها والمحافظة على استقلالية قرارها.

ويرى "Paulston 2000" أن المساهمات التطوعية في المجتمع جديرة بتحقيق الغايات التالية:(٢٨)

- المساهمات التطوعية وسيلة من وسائل التوجه الإنساني العام نحو الوحدة والتعايش والتسامح في إطار المجتمع الواحد.
- المساهمات التطوعية ترسخ الاندماج التام لدى أفراد المجتمع من خلال المشاركة في كافة الأنشطة المجتمعية وجعلهم على وعي تام بالقضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- المساهمات التطوعية ترسخ لدى الأفراد مفاهيم الحب والاحتواء والإحساس بآلام الآخرين وتلهم صاحبها فكرة السمو والنقاء الروحي.
- المساهمات التطوعية مفتاح تحقيق العدالة ومواجهة القهر والظلم المجتمعي، بل والتعامل العادل مع الثروات في إطار متوازن عادل.

وفي إشارة إلى أقسام المساهمات التطوعية يرى "عرابي ٢٠٢١" أن المساهمات التطوعية في ميدان العطاء تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:(٢٩)

- **المساهمات التطوعية الفردية**:

وهي أعمال تطوعية فردية تمثل سلوكًا اجتماعيًا يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبته وإرادته ولا يبغي منه أي مردود مالي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية.

- **المساهمات التطوعية المؤسسية**:

وهي الأكثر انتشارًا والأكثر تنظيمًا والأوسع تأثيرًا في المجتمع وتعتمد تلك المساهمات التطوعية على الانتماء إلى المؤسسات التي يحكمها القانون وتخضع لأحكام الدستور وتمارس مهامها في إطار احتوائي متناغم مع الدولة في سياق من التكامل وليس التنافر، وتتنوع مساهمات المؤسسات التطوعية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتستهدف تحقيق النفع العام لكل أفراد المجتمع.

ويرى "السلطان ٢٠٠٩" أن العمل التطوعي هو خليط بين ثقافة تطوعية فردية تنزع إلى الحب والتسامح والعطاء وثقافية تطوعية مؤسسية تنزع إلى التنظيم المؤسسي والعمل التنموي المجتمعي القائم على استثمار رغبة العطاء لدى المساهمين لتحولها من طاقات وجدانية إلى ممارسات وظيفية تفيد المجتمع وترقى بأفراده وتحقق التوازن والاستقرار والعدالة.(٣٠)

واعتمادًا على ما سبق تري الدراسة الحالية أن :

- المساهمات التطوعية هي اتجاه عالمي وإقليمي ومحلي يدّعم التلاحم الإنساني ويرقى بالعلاقات الإنسانية نحو آفاق جديدة من الحب والتسامح.
- المساهمات التطوعية هي وسيلة فعّالة من وسائل إقرار العدالة فيما يتعلق بالتوزيع العادل والمتكافئ للموارد وتحقيق التوازن بين من يملك ومن لا يملك.
- المساهمات التطوعية ترسخ فكرة الضمير الجمعي اليقظ الحي ضمير المجتمع تجاه الفئات المحرومة والمهمشة.
- المساهمات التطوعية على المستوى المؤسسي تستهدف التنمية الشاملة والانتقال إلى آفاق أرحب للتكامل والتفاعل مع مستجدات التنمية المعاصرة.

• **ب- المساهمات التطوعية في تمويل التعليم (الأسس والمنطلقات – الغايات والأنماط)**

تعد المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم شكلاً من أشكال تمويل التعليم المعاصر والذي يعتمد كذلك على الوقف والمساعدات الدولية والهبات والمنح والعطايا تلك الأطر التي تتفق جميعها في كونها خارج الإطار الحكومي الرسمي وهنا فإن الأمر بالغ التعقيد والصعوبة والحساسية لما يكتنف هذا التوجه من محاذير وضوابط وأسس صارم(٣١)

• **الأسس والمنطلقات العامة للتمويل التعليمي القائم على المساهمات التطوعية**:

تعتمد عملية تمويل التعليم اعتمادًا على المساهمات التطوعية على الأسس التالية:(٣٢)

- المساهمات التطوعية تستهدف إصلاح الأنظمة التعليمية الهشة لإقرار مبادئ العدالة والحيادية والديمقراطية.
- التمويل القائم على المساهمات التطوعية يرسخ فكرة التكافل الاجتماعي القائم على استثمار الموارد المتاحة في إطار اجتماعي إنساني.
- التمويل القائم على المساهمات يواكب فكرة العدالة وحقوق الإنسان ويرسخ التوجه نحو اشتراك المحرومين من التعليم في جهود التنمية المستدامة.
- التمويل القائم على المساهمات التطوعية ينطلق من خلال فكرة التمكين والدمج للفئات المحرومة والمهمشة في المجتمع في ضوء مبادئ العدالة وحق الإنسان في التعليم العادل المجاني.
- التمويل القائم على المساهمات التطوعية ينطلق اعتمادًا على الأبعاد الدينية والخلفية الثقافية والأيديولوجية الفكرية التي ترى أن المساهمة التطوعية في ميدان التعليم بابًا مضمونًا من أبواب الخير قربة وطاعة لله - عز وجل - ونقاءً وتهذيبًا للنفس البشرية من خلال دعم مبادرات العطاء.

وهذا يدل علي أن الأسس العامة للتمويل التعليمي القائم على المساهمات التطوعية تأخذ أبعادًا ثلاثية هي بعد الالتزام الشخصي الذاتي المعتمد على الدين والتربية والمكون الثقافي والاجتماعي، وبعد الالتزام المجتمعي القائم على الإحساس بالولاء والانتماء للمجتمع والالتزام الأخلاقي نحو العمل على رفعة المجتمع ودعم تطوره، وبعد الانتماء المؤسسي وهو العمل في إطار مجموعات

مؤسسية ترسخ التوجه نحو تنسيق الجهود وضمان العمل في إطار ديمقراطي عادل يحترم التنافس والمشاركة والخدمة المجتمعية بمفهومها العصري الحديث.

ومن الأسس والمنطلقات العامة للتمويل التعليمي القائم على المساهمات التطوعية ما عرضه كل من (جوهر، رضوان ٢٠١٤) والتي تتمثل في كون المساهمات التطوعية تعتمد على:(٣٣)

- الإرادة الحقيقية للدولة في منح الفرصة للكيانات الأهلية للمشاركة في خدمة تمويل وإدارة مؤسسات التعليم في مصر.
- الكوادر البشرية المدربة الواعية والقادرة على قيادة مسيرة التطوع والتمويل الشعبي وفق رؤى استراتيجية طموحه لإصلاح التعليم.
- بناء جسور من الشراكة والثقة بين القطاعين الحكومي والخاص فيما يتعلق بتنسيق الأدوار في إطار التكامل والتفاهم لا التناحر والاختلاف.
- دعم التوجهات الوطنية نحو الاستفادة من الرؤى العالمية في مجال الاستثمار الخيري التنموي والذي ينشده المساهمون المتطوعون في مجال تمويل التعليم.
- قوى الدعم المجتمعية والمتمثلة في الإعلام والروابط المهنية ووسائل التواصل القادرة على تعزيز فكرة التطوع كفكرة عامة وفكرة المساهمات التمويلية في قطاع تمويل التعليم على درجة الخصوص.
- تقنين جهود المشاركة في إطار مؤسسي متكامل وفق أحكام القانون يقف جنبًا إلى جنب مع الدولة مشاركا في مسيرتها التنموية للارتقاء بمؤسسات التعليم من خلال برمج تمويلية هادفة.

- **جـ- الغايات العامة التي تستهدفها المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم.**

تسعى المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم إلى تحقيق الغايات التالية:(٣٤)

- دعم التوجه التطوعي الخيري في ميدان تمويل التعليم للنهوض بالأمة وإنقاذها من عثراتها ومساندة الطلاب لمواجهة المطالب المتنوعة في ميدان التعليم.
- دعم المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات الخيرية أو مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تجويد وتحسين الأداء التعليمي.
- إحياء شعيرة التطوع الخيري وتوظيف العوائد الاقتصادية للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم.
- إثراء التوجه الإنساني نحو تحقيق العدالة التعليمية والقضاء على التفاوت الطبقي في ميدان التعليم وسد الثغرة بين الأغنياء والفقراء.
- دعم التوجه الإنساني لتخصيص أموال المساهمات التطوعية لأهداف إنسانية تسعى للقضاء على أزمات التعليم المصري بما يشمله من مبادرات لمحو الأمية وتعليم الكبار ومواجهة ظاهرة التسرب وكفالة الأطفال المشردين والمحرومين من التعليم لأسباب مالية تعوق مسيرتهم نحو الاستمتاع بحقوقهم المشروعة في التعليم.

- دعم مبادرات المساهمة التطوعية لإصلاح التعليم والتي تقوم بها الهيئات والأفراد في إطار مؤسسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ويرى "ليبو ٢٠١٣" أن المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم من شأنها أن تدعم قاعدة التعاون المشترك بين أبناء الوطن الواحد، كما أنه من الممكن أن تسهم تلك المساهمات في إقرار مبادئ العدالة واستمتاع كل طالب بحقه المباح والمتاح في الموارد ليصبح الجميع شركاء في بناء الوطن الواحد شراكة أساسها الحب والتفاهم والتعاون.(٣٥)

- **د- أشكال المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم**.

تتمثل المساهمات التطوعية في تمويل التعليم في كل ما يهم به المتطوعون أفراداً وهيئات وجمعيات ومؤسسات تطوعية من أموال نقدية أو عينية وتأخذ أشكالاً متنوعة منها:(٣٦)

- **التمويل المالي المباشر**:

وهو عن طريق ضرائب تدفعها الشركات أو الأفراد ويستفاد من هذا المصدر في الحصول على التجهيزات المدرسية أو دفع جزء من مرتبات العاملين أو المعلمين ويتم الاتفاق مسبقا على مقدار وقيمة هذه المستقطعات في إطار التعاون بين المؤسسات المانحة والمؤسسات التعليمية المستفيدة.

- **المشاركة عن طريق التبرع العيني**:

ويتمثل في التكفل ببناء المدارس، أو شراء الأجهزة، أو إعداد المعامل والمختبرات داخل المدارس، أو صيانة المدارس، أو التكفل بالتجهيزات الغذائية أو دعم شراء الوسائل التعليمية.

- **المشاركات العلمية الممولة**:

وفيها المشاركة في تمويل إقامة الندوات واللقاءات ودعم البرامج التدريبية وكفالة سفر بعض المعلمين إلى الخارج في بعثات متخصصة وتمويل برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

كما تتمثل هذه المساهمات في:(٣٧)

- **الكفالة الكاملة من قبل الدولة والمؤسسات الخاصة**.

وهذا النمط تراه في اليابان إذ تتكفل الدولة بتعليم أبنائها وفق سياسات تمويلية رعائية تستفيد فيها من مبادرات القطاع الخاص التطوعية لضمان تعليم جيد وعادل لكافة أبناء المجتمع من خلال جهود تطوعية متضمنة توجه إليهم لا من باب التكافل فحسب بل من باب إعادة التأهيل للاعتماد على أنفسهم والانخراط في بوتقة الأمة كي يكونوا داعمين للاقتصاد ولا عالة عليه.

- **المساهمات التطوعية الطلابية**:

وهي نمط تمويلي ينتشر في أمريكا اللاتينية إذ يتكفل الطلاب الأغنياء بسداد أقساط تعليمية للمؤسسات التي ينتسبون إليها تستخدم هذه الأقساط لكفالة أقرانهم الفقراء في إطار تكافلي اجتماعي إنساني.

• **برامج التسليف التعليمي**:

وهو نظام معمول به في شيلي إذ تقوم الدولة بإقرار سلف تعليمية لأولياء الأمور تضمن استمرار أولادهم في مؤسسات التعليم بشكل عادل ومتكافئ ويقوم الأبناء بسداد تلك الأقساط فور تخرجهم بسعر فائدة حقيقي يبلغ ٢٪ ويبدأ التسديد بعد فترة سماح مدتها عامان بمعدل ٥٪ من الدخل ويشطب أي رصيد متبقي من القرض بعد ١٥ عامًا تكون الدولة مسئولة عن سداد قيمة الأقساط الباقية.

ويشير "Rorris 2011" إلى أن المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تتمثل في:(٣٨)

• **تمويل البرامج التعليمية الموجهة للفئات المهمشة والأكثر فقراً**.

وهي تستهدف التلاميذ الفقراء والمهمشين وأبناء الجاليات المهاجرة والتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والتلاميذ من سكان المناطق الريفية المحرومين من الخدمات التعليمية العادلة.

• **برامج زيادة التمويل الحكومي اعتماداً على مساهمات التطوع**.

وهي برامج تعليمية ممولة من تبرعات المتطوعين والتي تستهدف إصلاح برامج تمويل التعليم في المناطق المهمشة والمحرومة.

• **إنشاء صناديق خاصة للتمويل التعليمي لذوي الاحتياجات الخاصة**.

وهي صناديق تستهدف الاعتماد على تبرعات أهل الخير أو الجهات المانحة من أجل كفالة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص تعليم عادلة ومتكافئة مع أقرانهم الأسوياء.

• **الزيادة الحكومية في معدلات التمويل الوطني**.

وتستهدف تلك الزيادة الارتقاء بالتعليم في المدارس الواقعة في الأحياء الفقيرة بحيث تتضمن زيادة نصيب التلاميذ الفقراء من الإنفاق التعليمي، وشراء الوسائط التعليمية، وتحديث معامل العلوم والحاسب الآلي، وتمويل برامج التنمية المهنية لمديري المدارس.

ويسلط "حسب النبي ٢٠١٦" الضوء على آلية التمويل التعليمي اللامركزية والتي تعتمد على أن تتكفل كل إدارة تعليمية أو منطقة تعليمية بإدارة مواردها المالية التعليمية بشكل مستقل اعتماداً على التمويل الحكومي وعلى الموارد التطوعية المتاحة وفق ظروف كل مقاطعة لتحقيق أهداف تعليمية تتسم بالعدالة والديمقراطية والتي تتمثل في:(٣٩)

• **تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية** "Equity":

وتتحقق من خلل زيادة الإنفاق الحكومي على التلميذ وفق ظروفه الخاصة من مساهمات الممولين المتطوعين وكذلك تعديل تمويل المدارس وفقا لظروفها وظروف التلاميذ المنتسبين إليها من حيث درجة الفقر والتهميش والحاجة إلى الرعاية العادلة.

- **تحقيق كفاية التمويل** (Adequacy)

ويتحقق من خلال التواصل مع المدارس الأكثر فقراً لتحقيق عدالة التمويل من خلال ضمان موارد إضافية تتكفل بها الدولة لتلك المدارس اعتماداً على تبرعات وهبات المانحين بما يضمن تحقيق عدالة التعليم وتكافؤ الفرص والقضاء على التفاوت في الإنفاق التعليمي.

- **ضمان الاستقرار المالي** (Stability)

وتتحقق من خلال تحليل مدى كفاية المخصصات المالية التي تخصصها الدولة للمناطق والإدارات التعليمية ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي القائم على عدالة الإتفاق والمساواة الكاملة في المخصصات المالية لكافة المدارس دون تمييز.

- **وهنا تؤكد الدارسة علي ما يلي** :

- المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تستهدف في الأساس تحقيق العدالة التعليمية فيما يتعلق بالإنفاق بين المدارس التي تتمتع بمزايا الإنفاق وتلك الأخرى المهمشة المحرومة من تلك المزايا بما يضمن تحقيق العدالة وسد فجوة الفارق بين هذه وتلك في إطار الشفافية المطلقة.
- المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تأخذ أشكالاً كثيرة تواكب كل الأنظمة التعليمية حسب ظروفها وحسب قدرتها على التواصل مع التلاميذ الفقراء والمهمشين في كافة المناطق التعليمية المحرومة.
- المساهمات التطوعية في ميدان تمويل التعليم تتنوع ما بين مساهمات فردية ومساهمات مؤسسية ومساهمات وطنية ذات صبغة تطوعية تستهدف ضمان حق الفئات المحرومة في تعليم عادل ومتكافئ للجميع.
- المساهمات التطوعية في ميدان تمويل التعليم تتوافق مع التوجهات العالمية الداعمة لحقوق الإنسان في شتى بقاع العالم في تعليم عادل ومتكافئ واستثمار جيد للموارد المتاحة وانفتاح سليم وآمن على الجميع دون تمييز أو ظلم أو حرمان.
- المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تؤكد النزعة الإنسانية الطيبة التي تميل إلى محاربة سطوة المال واحتكار الخدمات والميزات لمن يملكون المال دون غيرهم، إذ أن تلك المساهمات هي صورة من صور محاربة الجشع والفقر والمرض والتهميش وإقصاء الإنسان عن ممارسة أدواره التي رسمت له في هذه الحياة.

وهذه الاستنتاجات التي توصل إليها البحث تتفق مع رأي "آل جور ٢٠١٥" والذي أكد على أن المؤسسات التطوعية الداعمة لحق الفقراء في التعليم تمثل بما تملكه من قدرات وموارد وتنظيمات فاعلة جماعات ضغط قوية على صنّاع القرار التعليمي؛ أولئك الذين تسيطر على بعضهم النزعة الاستثمارية البشعة على حساب عدالة تعليم الفقراء بما يضمن استجابتهم الفورية لضغوط تلك المؤسسات التي تستهدف سد فجوة العدالة بين تعليم الأثرياء وتعليم الفقراء داخل المجتمع الواحد بما يضمن بناء إنسان عصري وطني قادر على صيانة هوية الأمة والدفاع عنها مع التمثيل المشرف لها في كل المحافل.(٤٠)

• **هـ- أهم المعوقات التي تواجه المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم.**

هناك مجموعة من المعوقات تواجه جهود المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم تتمثل فيما يلي:(٤١)

- غياب الهياكل التنظيمية المؤسسية التي تدار من خلالها جهود المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم.
- ضعف قناعة المجتمع بأهمية المساهمات التطوعية في مجال العمل الخيري واقتصاره على تقديم بعض الخدمات الرعائية للفقراء والمساكين والمهمشين بعيداً عن استثمار تلك المساهمات في الأطر التنموية العليا للدولة.
- غياب الرؤية التربوية الاستراتيجية القائمة على استثمار أموال المساهمات التطوعية في إصلاح الأنظمة التعليمية وإقرار مبادئ العدالة والتكافؤ بين الجميع.
- العلاقة المتوترة بين الدولة – أحيانًا - وبين المؤسسات التطوعية المانحة وذلك في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها معظم دول العالم.
- غياب خبرة المؤسسات الأهلية التطوعية بإدارة المساهمات إدارة تنموية فعّالة ومن ثم غياب التخطيط الجيد القادر على توظيف تلك المساهمات.
- غياب الكوادر الإدارية المدربة على استثمار الأموال والمساهمات التطوعية في مؤسسات التعليم ومن ثم ضعف الاستفادة من هذه المساهمات في هذا الجانب.
- ضعف قدرة المؤسسات التطوعية الخيرية على الوصول إلى كافة المناطق المهمشة والمحرومة من الخدمات ومن ثم فإنها لا تحقق الأهداف الكاملة.
- غياب التنسيق بين المؤسسات الأهلية والدولة فيما يتعلق بتبني الرؤى الاستراتيجية المشتركة لاستثمار المؤسسات التطوعية الخيرية في مجال تمويل التعليم.

• **ثانيًا: تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر (الأهمية، المبررات، المصادر، ملامح فجوة العدالة).**

تسعى مصر إلى معالجة فجوة تمويل التعليم من خلال برامج تمويلية معاصرة تستهدف إصلاح التعليم ومواكبته للثورة الرقمية المعاصرة ومن ثم كان الاتجاه التمويلي أغلبه موجهًا إلى تطوير التعليم الثانوي العام في مصر من خلال الامتحانات الالكترونية وكذلك المقررات الالكترونية جنبًا إلى جنب مع التطوير الشامل للتعليم الابتدائي في سنواته الأولى وكذلك مقررات ومناهج رياض الأطفال.

• **أهمية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.**

تتمثل أهمية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر في النقاط التالية:(٤٢)

- يعد التمويل التعليمي مدخلاً بالغ الاهمية للنظام التعليمي باعتباره عاملًا من عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية.
- يعد التمويل متغيرًا اقتصاديًا هامًا وجزءًا من الإنفاق العام للدولة وبدونه لايمكن للدولة أن تنقذ خططها الطموحة لإصلاح وتطوير الأنظمة التعليمية.

- دراسات التمويل التعليمي وتحليل أوجه الإنفاق على التعليم تمكن القائمين على أمر المنظومة من إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة وبما يستدعي توزيع تلك الموارد توزيعًا عادلا.
- التمويل مؤشر من مؤشرات التوجه العالمي نحو اعتبار التعليم استثمارًا، هذا الاستثمار في التعليم يستدعي الارتقاء به ودعم جودة مخرجاته بما يعني بصورة نهائية تطوير الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، وإكسابهم المهارات الحياتية الجديدة، ورفع مستوى أدائهم الدراسي وهو الهدف الأساسي الذي يؤكد عليه علم اقتصاديات التعليم.
- التمويل يدعم الإبداع والمبدعين، ويفعل الأنشطة المدرسية، ويقر لوائح صادقة للمساءلة والمحاسبة، ويمكن المؤسسات التعليمية من التوظيف الأمثل لمواردها المادية والبشرية ويرسخ العلاقة إجمالا بين التعليم والاقتصاد.

وهنا يرى البحث أن أهمية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر تكمن في كونه المعيار الذي من خلاله يمكننا الحكم على مدى الالتزام بجدية جهود التطوير والإصلاح ومدى قناعة المجتمع بجدوى هذا الإنفاق ومع ذلك فإن مؤشرات الإنفاق محاطة بعديد من علامات الاستفهام يشير إليها البحث لاحقا.

- **أهم مبررات تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر**

يري "الدهشان ٢٠١٦" أن اهم مبررات تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر تتمثل في:(٤٣)

- **ضرورة تربوية**:

حيث بالتمويل تتمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأنشطتها و أدوارها المختلفة فأي جهد إصلاحي تربوي يحتاج إلي زيادة التمويل المالي اللازم للتنفيذ .

- **ضرورة اقتصادية**:

تتمثل أهمية التمويل الاقتصادية للتعليم باعتباره نوعًا من أنواع الاستثمار حيث يؤدي إلي فوائد اقتصادية، وهو عامل حاسم في التنمية الاقتصادية، فالتعليم نوع من أنواع الاستثمار في رؤوس الأموال التي تنفقها الحكومة علي التعليم، وهي نفقات استثمارية تجني الدول ثمارها مستقبلا.

- **ضرورة اجتماعية**:

للتمويل مبررات اجتماعية تكمن في التأكيد علي الدور الاجتماعي لتمويل التعليم نظرًا لما يقوم به التعليم من أدوار اجتماعية لها أبلغ الأثر علي الفرد والمجتمع معًا، حيث يكسب الأفراد مهارة الممارسة الصحية التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم، وتحسين الأحوال الصحية، وصيانة حقوق المرأة، ودعم الحوار، واحترام حقوق الإنسان وبناء العالم الواحد المتسم بالحب والتسامح والتوافق.

- **ضرورة سياسية**:

وهنا فإن التمويل التعليمي مرتبط بفلسفة الدولة وتوجهاتها السياسية وجهود تمويل التعليم المصري قبل الجامعي تستهدف إقرار العدالة ودعم الولاء

والانتماء للوطن، وبناء المواطن الصالح القادر علي أن يشارك سياسياً في نهضة ورقي المجتمع.

ويشير "الشربيني ٢٠٠٧" إلي أن موضوع تمويل التعليم من الموضوعات التي تتسم بالتعقيد ويعود ذلك إلي تنوع مصادر التمويل، وكذلك إلي تعددٍ المخرجات ومدي ارتباطها بكل مصدر من مصادر التمويل الذي غدا مطلباً ملحاً يفرض علي الدولة أن تعيد النظر في آلية تمويل التعليم المعاصرة، وأن تبحث عن وسائل عصرية تمكنها من الوفاء بالالتزامات التمويلية من ناحية ،ومواكبة التوجهات العالمية والإقليمية المعاصرة من ناحية أخري.(٤٤)

ويشير "جوهر و آخرون (٢٠١٨)" إلي أهمية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر و تنويع بدائل هذا التمويل لمواجهة التحديات التالية:(٤٥)

- التشريعات القائمة والتي من خلالها يؤكد الدستور المصري علي أن التعليم مجاني في مراحله الأولي ولكن الواقع الحالي بعيد كل البعد عن الإطار التشريعي.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني وغياب دورها المؤثر في تمويل التعليم والوقوف جنبًا إلي جنب مع الدولة للوفاء بالاحتياجات التمويلية.
- ضعف التوجه نحو الجودة والاعتماد، فمازالت مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر بعيدة جداً عن الوفاء بمتطلبات جودة التعليم واعتماد تلك المؤسسات.
- ضعف التوظيف التكنولوجي للمستحدثات التكنولوجية في مجال التعليم وهناك أزمات تتعلق بالتمويل والتدريب وتأهيل الكوادر المدرسية.
- سيطرة المركزية علي إدارة مؤسسات التعليم في مصر، وما نفرضه تلك المركزية علي التمويل من قيود روتينية بالية تعيق من قدرة المؤسسات التعليمية علي الوفاء بالتزاماتها.

- **واعتماداً علي ما سبق تجدر الإشارة إلي الملاحظات التالية** :

- تعد قضية تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر من القضايا ذات الأبعاد المعقدة والتي تستدعي إعادة قراءة شاملة للمشهد التمويلي المعاصر في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر.
- قضية تمويل التعليم قضية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وتشريعية ومن ثم فإن هذه القضية محاطة بمحاذير يجب الانتباه إليها.
- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تمويل التعليم لازالت في مرحلة متأخرة مما يؤكد على أن هناك سوء فهم بين الدولة وبين تلك المؤسسات فيما يتعلق بدورها في الإنفاق ومن ثم فإن هذه القضية في حاجة إلي دراسة متأنية.
- المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم من خلال ما سبق يجب أن تنطلق من خلال رؤية استراتيجية شاملة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- أزمة الثقة في الآخر لازالت تقف عائقا أمام المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ومن ثم فيجب تدارك أبعاد هذه الأزمة.

• **ج: مصادر و أساليب تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر:**

في الإشارة إلي مصادر وأساليب تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر يجب التأكيد علي تعدد وتنوع مصادر التمويل من دولة إلي أخري ومن الصعب اختيار نمط تمويلي معين، فعملية اختيار أي نمط تمويلي يعتمد بصفة أساسية علي النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في كل دولة حسب ظروفها واحتياجاتها.(٤٦)

وهنا تجدر الإشارة إلي أن مصادر تمويل التعليم تنقسم إلي تصنيفات متعددة أهمها:(٤٧)

• **التصنيف الأول لمصادر تمويل التعليم:**
- المصادر الحكومية.
- المصادر غير الحكومية.

• **التصنيف الثاني لمصادر تمويل التعليم:**
- المصادر الأساسية وتشمل التمويل الحكومي.
- المصادر الثانوية وتشمل مصادر داخلية ومصادر خارجية.

• **التصنيف الثالث لمصادر تمويل التعليم:**
- التمويل الحكومي.
- الجهود الذاتية.
- المساعدات الدولية.

• **التصنيف الرابع لمصادر تمويل التعليم:**
- تمويل التعليم من خلال الموازنة العامة للدولة.
- تمويل التعليم من خلال ميزانية القطاع المحلي.
- تمويل التعليم من خلال الأفراد.
- تمويل التعليم من خلال المساعدات الخارجية.

وتعليقاً علي مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في التصنيفات سالفة الذكر فإن البحث يؤكد ما يلي:

- في التصنيف الأول لمصادر التمويل جاءت الإشارة واضحة إلي المصادر غير الحكومية وهي في الأساس مساهمات خارج إطار الميزانية الرسمية التي أقرتها الدولة لتمويل التعليم من خلال مساهمات غير حكومية.
- في التصنيف الثاني جاءت المساهمات غير الحكومية تحت بند مصادر ثانوية وهي مصادر ثانوية داخلية خارج الإطار الحكومي ومصادر خارجية ثانوية تستهدف التمويل الخارجي للمؤسسات التعليمية في مصر.
- في التصنيف الثالث جاءت الجهود الذاتية واضحة في سياسة التمويل التعليمي غير الحكومي دون إشارة واضحة إلي توصيف هذه الجهود.
- في التصنيف الرابع جاء تمويل التعليم من خلال الأفراد في إشارة إلي المساهمات التطوعية.

وهذه الإشارة في مصادر تصنيفات تمويل التعليم تؤكد علي أن المساهمات التطوعية غدت لاعبًا مهمًا يلعب دورًا أساسيًا في منظومة تمويل التعليم ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال الأدوار الأساسية للمساهمات التطوعية في مجال تطوير التعليم وهو ما ستشير إليه الدراسة لاحقا.

وتأكيدًا علي أهمية المساهمات التطوعية في مجال التعليم يؤكد "جوردن ٢٠٠٨" علي أن المساهمات التطوعية في مجال التعليم والاقتصاد هي التي قادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسيد العالم، فمساهمات الأفراد التطوعية ومساهمات المؤسسات التطوعية نقلت الولايات المتحدة الأمريكية نقله نوعية في كافة المجالات في إطار توافقي بين الدولة وبين المانحين، توافق قائم علي احترام هوية الدولة وصدق النوايا والتي قهرت أيديولوجية الفقر والانهزام والإحساس بالنقص أمام الآخر.(٤٨)

- **د: ملامح فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.**

- **منطلقات العدالة في تمويل التعليم.**

أقر الدستور المصري مبدأي الإلزامية والمجانية في التعليم قبل الجامعي بمصر، وتلك مبادئ تؤكد التوجه العام للدولة نحو إقرار العدالة وضمان حق التعليم للجميع في مصر وأقر الدستور أن الدولة ملزمة بتوفير التعليم العادل للجميع وتمويل هذا التعليم في إطار من تكافؤ الفرص وصيانة حقوق كافة أبناء الوطن في الحصول علي تعليم مناسب وعادل ومتكافئ.

وهنا يشير "الهلالي ٢٠٠٢" إلي ان هناك معايير أساسية ضامنة لعدالة التمويل التعليمي هي:(٤٩)

- **الكفاءة:**

وتتحقق من خلال أن يكون التمويل فعّالاً وقادرًا علي الوفاء بالالتزامات التعليمية المنشودة، وبما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها بعدالة وفعالية علي مخصصاتها المختلفة بما يحقق الأهداف المنشودة.

- **العدالة:**

وتتحقق من خلال تمويل عادل ومتكافئ يضمن المساواة للجميع، ويوزع بما يحقق الاستفادة للجميع وتحقيق فرص تعليمية متساوية لجميع فئات المجتمع وطوائفه وعرض الخدمات التعليمية بصورة متكافئة تحقق التوازن المنشود وتحقق العدالة بمفهومها التعليمي الشامل.

- **الكفاية:**

وتتحقق الكفاية من خلال معدلات الإتاحة والاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة ومعدلات مواجهة التسرب والأمية وجهود تعليم الكبار والوفاء بمتطلباتهم الأساسية. ويري البحث أن ثلاثية الكفاءة والعدالة والكفاية تمثل المرتكزات الأساسية للتمويل التعليمي العادل القائم علي المساواة والوفاء بمكانة الالتزامات التشريعية والتعليمية بل والإنسانية والتي من شأنها أن تجعل عملية

تمويل التعليم عملية قائمة علي الوفاء بكافة المتطلبات الأساسية للتلاميذ في مرحلة التعليم قبل الجامعي.

و يري "باري ٢٠١١" أن منطلقات العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي تعتمد علي الأسس التالية:(٥٠)

- التمويل التعليمي العادل المتوازن يمثل أساسًا لضمان حق المواطنة ودعم الولاء والانتماء والاستمتاع العادل بثرواته.
- التمويل التعليمي العادل يحد من وطأة الصراع بين الرأسماليين والاشتراكيين في الدولة الواحدة ويصون حقوق الفقراء في التعليم والقضاء علي التفاوت الطبقي بين المتعلمين في المجتمع الواحد.
- التمويل التعليمي العادل يضمن مشاركة متوازنة بين الدول وبين القطاعات الأخرى الداعمة لها في عملية التمويل في إطار تشاركي توافقي يضمن تحقيق الأهداف وتحقيق الغايات المنشودة من عملية التعليم برمتها.
- التمويل التعليمي العادل هو القادر علي سد فجوة العدالة في "دولة الرفاهية" والتي تلعب الرأسمالية فيها دور البطولة، حيث يعمل التمويل التعليمي العادل علي تدفق حركة رؤوس الأموال، وتنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، وضمان التوظيف الكامل، ومواكبة التطورات التكنولوجية، وتعزيز الوظائف في القطاع الخاص للجميع من خلال تعليم عادل ومتكافئ.
- التمويل العادل يقضي علي "فجوة الثقافة" بين أبناء المجتمع الواحد ويحارب الطبقية والتهميش والتوجهات المجتمعية نحو مدارس الأغنياء واحتقار مدارس الفقراء مما ينعكس سلبًا علي التناغم الثقافي لأبناء المجتمع الواحد.
- التمويل العادل يؤكد مفهوم "حيادية الدولة" وصدق نواياها تجاه ضمان مستقبل تعليمي مؤثر لكافة أبنائها بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بل والعرقية.

ويري البحث اعتمادًا علي ما سبق أن عدالة التمويل تعتمد علي أسس نظرية دستورية وتشريعية وإنسانية وقيمية ترسخ التوجه الكامل نحو عدالة التعلم للجميع في مجتمع واحد يحارب الإقصاء والتهميش ويحاول أن يوازن بين حقوق الأغنياء في ضمان تعليم راق لأولادهم وحقوق الفقراء في نفس الوقت في تعليم عادل محاط بكفالة الدولة وعدالة تمويلها في إطار الدستور والقانون.

- **ملامح فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.**

أشار "جوهر، الباسل ٢٠١٥" إلي أن ملامح فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر تتمثل في:(٥١)

- انخفاض نسبة الالتحاق والقيد بالتعليم قبل الجامعي في مصر.
- انخفاض نسبة الاستيعاب في مدارس التعليم قبل الجامعي بمصر.
- ارتفاع كثافة الفصول والعمل بنظام الفترات الدراسية المتعددة.
- تدني حالة المباني المدرسية.
- ارتفاع معدلات التأخر الدراسي و الرسوب.

- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم قبل الجامعي.
- ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع المصري لتلاميذ التعليم الاساسي المتسربين وغير الملتحقين بالمدارس
- انخفاض أعداد المعلمين بالنسبة لأعداد التلاميذ.
- ضعف الإنفاق الحكومي علي التعليم الأساسي وتفاوت هذا الإنفاق بين الفئات المهمشة والفئات العليا.
- تعاظم الإنفاق العائلي علي التعليم بما يخالف الدستور المصري ومتطلبات عدالة التعليم.

و يري "البحيري وآخرون ٢٠١٩" أن ملامح فجوة العدالة تتمثل في :(٥٢)

- الهدر في الإنفاق علي التعليم الأساسي في مصر.
- ضعف المردود التعليمي في مؤسسات التعليم الأساسي بصفة عامة.
- وجود خلل في الهيكل الوظيفي بمؤسسات التعليم قبل الجامعي علي مستوي المعلمين أو الإداريين تحت وطأة التمويل.
- وجود خلل في الإنفاق علي التعليم بحيث نري أن الإنفاق علي مدخلات التعليم لا تناسب مع متخرجاته.
- استحواذ الأجور علي ٩٠٪ من جملة المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعي مما يؤثر سلبًا علي التطوير الشامل للمنظومة التعليمية.

ويرى البحث أن هذه الملامح تؤكد على أن التعليم المصري يعاني أزمة على مستوى التمويل تنعكس سلبًا على واقع جودة التعليم داخل المؤسسات التعليمية في وقت وضعت فيه مصر رؤيتها التنموية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف من خلالها الارتقاء بجودة التعليم وعدالته وكفايته.

ومن خلال تحليل مؤشرات الإنفاق على التعليم الأساسي في مصر والتي يعرضها الجدول التالي كي نحلل واقع الإتفاق علي التعليم في مصر لإبراز فجوة العدالة في التمويل

جدول (١): الإنفاق الحكومي على التعليم العام بمصر ومعدل النمو السنوي لهذا الانفاق ونسبته إلى الانفاق العام في الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلي ٢٠١٩/٢٠٢٠(٥٣)

السنة المالية	الناتج المحلي الإجمالي القيمة بالمليار جنيه	الانفاق الحكومي على التعليم العام بمصر بالمليار جنيه	معدل النمو السنوي	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العام إلى الناتج المحلى الإجمالى
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢٠٧,٧	٢٦,٥	–	٢,٢٪
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٨٠,٩	٣١,٢	١٧,٧٪	٢,٣٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٦٧٤,٧	٣٤,٢	٩,٩٪	٣,١٪
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨٦٥,٤	٤٢,٧	٢٤,٥٪	٣,٣٪
٢٠١٤/٢٠١٣	٢١٣٠,٠	٥٥	٢٨,٨٪	٢,٦٪
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٤٣,٩	٦٧,٨	٢٣,٣٪	٢,٨٪
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٧٠٨,٣	٦٩,٣	٢,٢٪	٢,٦٪
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٢٥١,٢	٧٢,٤	٤,٥٪	٢,٢٪
٢٠١٨/٢٠١٧	٤١٠٦,٩	٧٠,٥١	-٢,٦٪	١,٧٪
٢٠١٩/٢٠١٨	٥٢٥٠,٩	٧٤,٩٢	٦,٢٥٪	١,٤٪
٢٠٢٠/٢٠١٩	٦١٦٢,٦	٨١,٣٩	٨,٦٣٪	١,٣٪

وبتحليل بيانات الجدول السابق فإن هناك مجموعة من الملاحظات يشير إليها البحث فيما يلي:

- معدلات الانفاق الحكومي على التعليم المصري معدلات متأرجحة ما بين الزيادة ولنقصان مما يعكس ضعف الاهتمام بمنظومة تمويل التعليم فمثلا كان معدل النمو السنوي في ٢٠١٠/٢٠١١ (١٧,٧ ٪) بإنفاق(٣١,٢) مليار جنيه ثم انخفض في ٢٠١١/٢٠١٢م إلي (٩,٩ ٪) بإنفاق قدره(٣٤,٢) مليار جنيه، ثم عاود الارتفاع في ٢٠١٣ /٢٠١٤ بمعدل نمو سنوي قدره (٢٨,٨٪) بإنفاق قدره (٥٥ مليار جنيه) ثم كان معدل النمو السلبي (-٢,٦٪) عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بإنفاق عام قدره (٧٠,٥١ مليار جنيه) ثم عاود الارتفاع بعد ذلك في ٢٠١٨/٢٠١٩ ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمعدل نمو سنوي (٦,٢٥ ٪ و ٨,٦٣ ٪) بإنفاق قدره (٧٤,٩٢ مليار جنيه)، (٨١,٣٩ مليار جنيه) على التوالي.
- معدل الزيادات في الإنفاق على التعليم الحكومي في مصر هي معدلات وهمية ولا تفي بتحقيق الغايات المنشودة من التعليم المصري الذي لايزال يعج بكثير من الأزمات التي تفسر لنا في النهاية رداءة مخرجات التعليم المصري وبعده عن متطلبات الجودة.
- مؤشرات الانفاق الحكومي لا تقارن بمؤشرات الانفاق على التعليم الخاص أو الدولي والذي يلعب فيه رأس المال دور البطولة ومن ثم كانت فجوة العدالة الرهيبة بين تعليم الأغنياء وتعليم الفقراء وهنا يجب على الدولة أن تتدارك هذا الأمر حتى لا تتسع فجوة العدالة.
- بمقارنة نسب الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مصر إلى الناتج المحلى الإجمالي فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العام هي الأخرى متأرجحة ما بين صعود وهبوط .
- فقد كانت في العام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ (٢,٢٪)، ارتفعت في الأعوام (٢٠١٠/٢٠١١)، (٢٠١١,٢٠١٢)
- (٢٠١٢/٢٠١٣) إلى(٢,٣ ٪)، (٣,١٪)، (٣,٣٪) على التوالي مما يبرز اهتماما بالإنفاق الحكومي على التعليم العام إلى الناتج المحلى الإجمالي وإن كانت النسب ضئيلة جدا لاتقى بالاحتياجات التعليمية المرجوة.
- في العام ٢٠١٣ /٢٠١٤ انخفضت نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العام في مصر إلى (٢,٦ ٪) ثم ارتفاع في ٢٠١٤، ٢٠١٥ إلى (٢,٨٪) ثم انخفاض إلى (٢,٢٪) عام ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ مما يؤكد عدم استقرار سياسات التمويل الحكومي للتعليم المصري وسيطرة نوع من أنواع الاضطراب التمويلي على برامج اصلاح التعليم في مصر وهذه المؤشرات تؤكد ما يشير إليه الدراسة من غمق فجوة العدالة في التعليم المصري.
- من الملاحظ جدا أن نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العام في مصر وصلت إلى أدنى مستوياتها في الأعوام ٢٠١٧/٢٠١٨،٢٠١٨/٢٠١٩،٢٠١٩/٢٠٢٠ إذا سجلت (١,٧ ٪) ،(١,٤٪) ، (١,٣٪) وذلك إلى الناتج المحلى الاجمالي وهنا تشير الدراسة إلى أن تمويل التعليم في السنوات الأخيرة في تراجع مستمر مما يبرز لنا ملامح

فجواه العدالة وأن الزيادة في المخصصات المالية للتعليم هي زيادات هلامية كاذبة إذا ما قورنت بالناتج المحلي الإجمالي وهنا نستطيع بسهولة أن نفسر ارتفاع معدلات التسرب ، وارتفاع معدلات الأمية، وتدهور التعليم المصري في مضمار التنافسية العالمية ، وتدهور الخدمات في المدارس الحكومية المصرية والشكوى المتكررة من ضعف منظومة الأجور بمؤسسات التعليم العام بل وفقدان الثقة بتلك المؤسسات واتجاه أولياء الأمو الاغنياء إلى المدارس الخاصة والدولية.

مظهر أخر من مظاهر فجوة العدالة وهو تعاظم الإنفاق العائلي على التعليم العام في مصر في ظل المجانية التي كفلها الدستور والقانون ، والإنفاق العائلي هو جملة ما تنفقه الأسر المصرية على تعليم أولادهم في مؤسسات التعليم العام رغبة منهم في تحسين الواقع التعليمي لأبنائهم ، والشكل التالي يبرز متوسط الانفاق السنوي للأسر المصرية على التعليم العام في العام الدراسي ٢٠١٥ -٢٠١٦(٥٤)

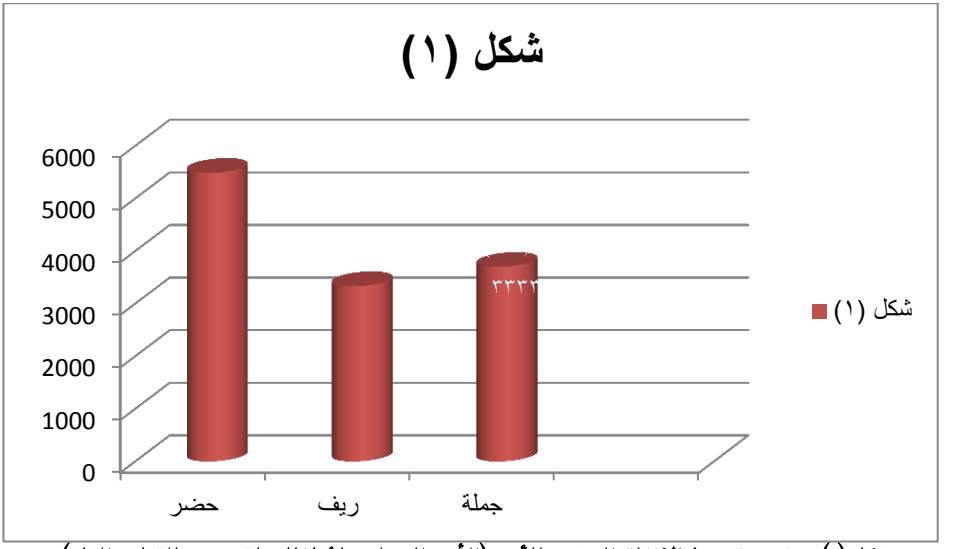

شكل (١) يوضح متوسط الانفاق السنوي للأسر (الأسر التي لديها أطفال ملتحقين بالتعليم العام)

وبمراجعة الشكل تجدر الإشارة إلى أن:

- متوسط الإنفاق السنوي لدى الأسر التي لديها أبناء بمراحل التعليم بالحضر تبلغ ٥٤٨٧ جنيها بنسبة ١١,٥٪ من الدخل العام لهذه الأمر .
- بينما يبلغ متوسط انفاق الأسر التي لديها أبناء بمراحل التعليم بالريف ٣٣٣٣ جنيه بنسبة ٦,٧ ٪ من الدخل العام لهذه الأسر .
- المتوسط العام للأنفاق السنوي للأسر التي لديها أبناء بمراحل التعليم العام بمصر يبلغ ٣٧٠٠ جنيه بنسبة (٩,٢٪) من أجمالي الدخل العام لهذه الأسر

- **الأرقام والاحصائيات السابقة تبرز ملامح فجوة العدالة فيما يلي:**

- تتحمل الأسر المصرية عبئا ماليا كبيرا في الإنفاق علي أبنائها في مراحل التعليم المختلفة ، عبئا كان من المفروض أن تتحمله الدولة في ضوء المجانية التي أقرها الدستور.
- أن تكون النسبة العامة للإنفاق السنوي الأسري علي التعليم قبل الجامعي في مصر (٩,٢٪) فإن هذا الأمر يدق ناقوس الخطر أن التعليم يلتهم جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة المصرية المثقلة أصلا بالتزامات أخري في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتدني الدخول وتراجع القدرة علي التشغيل والاندماج في سوق العمل .
- التفاوت بين الإنفاق العائلي علي التعليم بين الحضر ١١,٥٪ ، و الريف ٦,٧٪ يبرز مشهدا آخر من مشاهد غياب العدالة في الإنفاق علي التعليم والتفاوت الرهيب بين طلاب الريف وطلاب الحضر ومدي استمتاعهم بالموارد التعليمية المتاحة حتي وإن كانت خارج إطار التمويل الحكومي وهنا مظهر آخر من مظاهر غياب العدالة بل و اتساع فجوة العدالة في التعليم .

وهذا التحليل يتفق مع ما أشار إليه " أبو خليل ٢٠١٠ " مبرزاً اتساع هوة فجوة العدالة في تمويل التعليم المصري والذي يرجع إلي الأسباب التالية : (٥٥)

- الوضع الاقتصادي العالمي والذي انعكس سلبياً علي الوضع الاقتصادي المصري مما أثر سلبا علي منظومة تمويل التعليم واستقطاع جزء كبير من مخصصات التعليم إلي مخصصات أخري لقطاعات أخري في الدولة
- انخفاض كفاءة استخدام الموارد المتاحة في مؤسسات التعليم وغياب فكر الهندرة القائم علي إعادة تدوير الموارد و استغلالها بشكل أفضل في إطار التوجه نحو ترشيد الإنفاق ومواجهة الهدر .
- التفاوت الطبقي المتناهي بين الأغنياء و الفقراء في المجتمع المصري والاتجاه الجارف نحو رأسمالية التعليم والتي تلعب فيها الخصخصة دور البطولة، فغدا التعليم المميز للأغنياء ولا عزاء للفقراء في ظل تنافس غير عادل و غير متكافئ.
- الريبة والشك في المساهمات التطوعية غير الحكومية و غياب منظومة التناسق بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالإنفاق علي أطر وبرتوكولات متبادلة في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **وهنا تجدر الإشارة إلي ما يلي :**

- فجوة العدالة هي فجوة غياب الاهتمام الوطني بالتعليم وتمويله تمويلاً يحقق الغايات المنشودة منه فغدا الإنفاق علي التعليم مستهلكا في إنفاق غير فعال وتبلع الرواتب ٩٠٪ منه و لا عزاء لجهود والتطوير والإصلاح .
- فجوة العدالة نراها في توجه الأغنياء نحو المدارس الخاصة ومنح فرص تعليم لأولادهم علي حساب أقرانهم الفقراء في ظل مبدأ من يمتلك يتعلم ومن لايمتلك لا يتعلم وهنا تأتي الآثار الضارة علي التعليم والهوية الوطنية .

- فجوة العدالة التي نراها في تعاظم الانفاق العائلي علي التعليم العام في ظل دستور مصر الذي أقر مبدأ مجانية التعليم في مراحله الأولي وهنا إشارة إلي تخلي الدولة عن مبدأ المجانية والاعتماد علي الأسر كذلك في تمويل تعليم أولادهم و هنا تتحمل الأسر المصرية أعباء مالية كبيرة في ظل واقع اقتصادي صعب علي أغلب الأسر المصرية.
- فجوة العدالة التي نراها في سطوة أصحاب المال من ملاك المدارس الخاصة الذين حولوا التعليم إلي تجارة لمن يملك أكثر، بينما المدارس الحكومية تئن تحت وطأة الإهمال واللامبالاة وغياب التواجد أصلا بها.
- فجوة العدالة التي نراها في الغياب عن التنافسية العالمية و التأخر في ميدان جودة التعليم، وانهيار المنظومة التعليمية المصرية مقارنة بغيرها في نطاقنا الإقليمي أو العالمي ومن ثم يجب أن نفكر في كيفية مواجهة ومعالجة فجوة العدالة تلك .

- **ثالثاً: الاتجاهات العامة للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي محلياً وعالمياً**

- **اتجاهات المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي محلياً**

تفرعت المبادرات التطوعية المحلية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي ومن أهمها ما يلي:

- **الوقف الإسلامي كأبرز صور تمويل التعليم قبل الجامعي و تمثلت صور التمويل الوقفي في:**(٥٦)

- كفالة الأوقاف للمعلمين و المتعلمين وشئون التعليم بالإقامة والطعام والرعاية الصحية وسداد الرسوم للتلاميذ والفقراء ورعاية الموهبين وذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس المصرية العامة .
- الوقف علي إنشاء المدارس في القري الأكثر فقراً وذلك لمواجهة أزمات الاستيعاب ومواجهة الأمية والتسرب في التعليم قبل الجامعي.
- الوقف علي توفير المستلزمات الخاصة بالمدارس من أدوات و تجهيزات أساسية ووسائط تكنولوجية في إطار التوافق مع الجهات المعنية.
- الوقف علي دعم المبادرات الفردية والجماعية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات الخيرية أو مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في تجويد و تحسين الأداء التعليمي .
- الوقف علي دعم التوجه الوطني لتخصيص أموال الوقف لأهداف إنسانية تستهدف علاج فجوة العدالة في مؤسسات التعليم قبل الجامعي.

وهنا تشير الدراسة إلي أن المساهمات الوقفية في مجال التعليم في مصر غير واضحة المعالم و ذلك لكون التوجه التوقفي خاص بوزارة الأوقاف التي تصب كامل اهتمامها علي المؤسسات الدينية فقط ولا تهتم كثيراً بالمساهمات الوقفية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي ومساندة الدولة في هذا التوجه و هذا لا يتناسب أبداً مع القدرة الرهيبة التي يمتلكها القطاع الوقفي المصري في دعمه للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم العام في مصر.

• **الجمعيات الأهلية المصرية وتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.**

تشجع الدولة الجمعيات الأهلية باعتبارها شريكاً في تحقيق التنمية ، فضلًا عن منح دورها التنموي مساحة واسعة من خلال رؤية مصر ٢٠٣٠ إلا أن دور هذه الجمعيات في مجال تمويل التعليم المصري غير واضح المعالم، إذ تشير خريطة العمل التنموي بمصر إلي أن ١٢ ألف جمعية مشهرة بوزارة التضامن الاجتماعي قد انفقت ما يزيد عن ١٠ مليارات جنيه في العام ٢٠١٧ وذلك في مجالات القضاء علي الفقر والجوع وتوفير خدمات الصحة والتعليم، والمرافق الأساسية وخاصة المياه، كما دعمت استفادة حوالي ١,٦ مليون مواطن مصري بحوالي ٣,٩ مليار جنيه لتمويل المشروعات متناهية الصغر ، كما استفادت ٦٠ ألف أسرة في خمس محافظات من مبادرة سكن كريم عام ٢٠١٧(٥٧).

ويري البحث تعقيبًا علي دور الجمعيات الأهلية المصرية أنه دور تمويلي عام في المجالات الرعائية المتنوعة وأن مجال اهتمام تلك الجمعيات بتمويل التعليم قبل الجامعي لا زال غائبًا عن الوجود في المجتمع المصري إن كانت هناك مجموعة من الجمعيات الأهلية علي الساحة المصرية إلا أنها لا تمتلك الرؤية الشاملة لتمويل التعليم جنبا إلي جنب مع الدولة و هذا عائد إلي ضعف قدراتها التنظيمية و ضعف الكوادر البشرية التي تتولي إدارتها والتعقيدات الروتينية التي تلاحقها في مجال تلقي المساهمات والتطوع بها و غير ذلك من العقبات التي تحد من الأدوار التنموية للجمعيات الأهلية في مجال تمويل التعليم في مصر وإن كنا لا ننكر أن هناك بمصر بعض المبادرات التطوعية لعلاج الطلاب المرضي و كفالة الطلاب الفقراء وتوفير الطعام ومحاربة التسرب ومواجهة الأمية و دعم تعليم الكبار إلا أنها جهود هاشمية لا تخضع لرؤية وطنية شاملة تنظم عمل تلك الجمعيات وتنظم جهودها المنشودة في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

• **و تجدر الإشارة إلي أن الجمعيات الأهلية ساهمت كذلك في:**(٥٨)

- توفير الفرص التعليمية البديلة لمن هم أصبحوا خارج نطاق التعليم النظامي لسبب ما مثل فرص التعليم المتمثلة في برامج مدارس المجتمع ومدارس الفصل الواحد الذي يقدم في الريف و المناطق النائية .
- تقوم الجمعيات الأهلية بدور مهم في مجال محو الأمية و مواجهتها حيث بلغ عدد الجمعيات العاملة في هذا المجال حوالي ٣٥٨٥ جمعية أهلية و عدد الفصول ١٠٨٣ فصلا لمحو أمية الأميين بها .
- القيام بإنشاء المدارس الخاصة و صيانتها و تجديدها و التي تقدم تعليمًا نظاميًا مدعمًا إذ يبلغ عدد الجمعيات العاملة في مجال التعليم حوالي ٣٢ ألف جمعية علي مستوي الجمهورية .
- دعم المدارس الحكومية القائمة بإصلاحها وترميمها وتزويدها بالأثاث وتدريب المتعلمين و رفع كفاءة العملية التعليمية بها .
- إنشاء المراكز الطبية الخاصة داخل المدارس وذلك لتوفير أعلي درجة من الرعاية الطبية للأطفال في المناطق المهمشة والأكثر فقرًا .

- وتجدر الإشارة إلي أن هذه الجهود رغم تنوعها إلا أنها غير كافية لكونها تعبر عن اجتهادات ومبادرات فردية للقائمين عليها بعيداً عن العمل المؤسسي التطوعي الشامل الداعم لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر اعتماداً علي المساهمات التطوعية لتلك الجمعيات الأهلية .

• **الشراكة الخاصة بين الدولة والكيانات الخاصة الداعمة للتطوع** .

وتستهدف تلك الشراكة تمويل التعليم قبل الجامعي من خلال الآليات التالية:(٥٩)

- الشراكة الوطنية لتمويل التعليم قبل الجامعي من خلال التواصل و التوافق مع شركات القطاع الخاص داخل المجتمع في إطار جهودها التوعية الخيرية لدعم التعليم مثل شركات فودافون وموبينيل وغيرها وهاتان الشركتان وغيرهما لها اسهامات ومبادرات مميزة في مجال تمويل وإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر .
- وجود آليات جديدة تسمح بدعم الشراكة في مجال تطوير التعليم من خلال شراكة بين الكيانات الخاصة والدولة ومؤسسات المجتمع المدني وهذه الشراكة الثلاثية تبدو ملائمة جداً في مجال تمويل التعليم و تبدو أكثر مرونة وشفافية
- وجود آليات تمويلية معاصرة بين الدولة و الكيانات الخاصة من خلال اعتماد آليات التمويل الجماعي *Crowd Fiancé* علي غرار أسهم التمويل الجماعي وقروض التمويل الجماعي لدعم المساهمات التطوعية في مجال إنشاء المدارس بأسهم المساهمين وفق هذا التوجه التطوعي المعاصر غير المستهدف للربح.
- الاعتماد علي النموذج التمويلي العالمي علي غرار *The Education Funding Agency* الهيئة الوطنية للتمويل في بريطانيا والتي تستهدف تنظيم الجهود التطوعية ودعم المساهمات الوطنية في مجال تمويل التعليم والارتقاء به .

وفي ضوء ماسبق يمكن القول أن الآليات السابقة أنها أيضًا آليات نظرية بحته لا مردود لها علي أرض الواقع في مصر فالكيانات الخاصة الداعمة للتمويل تعتمد فقط علي مجموعة من المبادرات الرعائية الدعائية فقط بعيداً عن الإطار المؤسسي التمويلي المخطط له سابقاً من قبل متخذ القرار و من ثم فهي جهود وقتية لا أثر لها و هي بعيدة عن الرؤية الوطنية الشاملة

• **الشراكة بين الدول ورجال الأعمال المساهمين في التطوع**.

إن الشراكة بين الدولة ورجال الأعمال في مصر شراكة قديمة ولكنها شراكة قائمة على الجهود التطوعية الاجتهادية وليست في إطار منظم وفق رؤية استراتيجية شاملة، وإن كانت هذه المساهمات في أغلبها مساهمات رعائية لكفالة الأطفال الفقراء ، أو علاج المرضي منهم ، أو رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بعيداً عن الإنفاق المقنن الداعم للتنمية المستدامة وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ والتى أشارت إلى تنويع مصادر التمويل للتعليم المصري والبحث عن أنظمة تمويلية بديلة تحق العدالة لجميع الطلاب بحيث لا يحرم من يحمل مؤهل من

فرص العمل والتوظيف المناسب من مضاعفة التمويل الحكومي العادل لضمان ممارسات تمويلية أكثر عدالة .(٦٠)

وتجدر الإشارة إلى مبادرة وزارة التربية والتعليم بشأن التعاون مع مجموعة من رجال الأعمال في مصر إنشاء ١٠٠ مدرسة تكنولوجية بمصر في عام ٢٠٣٠ وفق توجه الدولة التنموي المستدام وتمثلت ملامح هذه المبادرة في النقاط التالية:(٦١)

- توقيع بروتوكول التعاون في ٢٠١٩/١١/١٢ على هامش توقيع اتفاقية بين وزارتي السياحة والتعليم بشأن نشر الوعى السياحي وتعزيز أخلاقيات السياحة بين طلاب المدارس برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري.
- يهدف البروتوكول إلى إيجاد شراكة بين وزارة التربية والتعليم ورجال الأعمال والمستثمرين لتنمية الميول الإيجابية لدي الطلاب في مختلف المجالات التكنولوجية، حيث إن التنمية الاقتصادية في مصر تعتمد على المهن الفنية بالدرجة الأولى وأنه هناك ١٠٠ مدرسة تكنولوجية مستهدف إنشاؤها بمساهمات رجال الأعمال المصرين بحلول عام ٢٠٣٠ وفق رؤية مصر التنموية المستدامة .
- أشار البروتوكول إلي دعم أسس الشراكة بين وزارة التربية والتعليم الفني وروابط رجال الأعمال في مصر من أجل دعم وتعزيز أواصر تلك الشراكة .
- وأبرز البروتوكول الدعم المطلق من الدولة لمساهمات رجال الأعمال في مجال إصلاح وتطوير التعليم الفني في مصر بصفة خاصة.

والبحث يري تعليقاً على هذا البروتوكول أنه رغم أهميته إلا أنه كان من المهم أن يكون برتوكولا موسعا في إطار دعم أوسع وأشمل لمفهوم الشراكة المجتمعية في تمويل التعليم المصري بكل مراحله وكل فئاته وألا يكون قاصراً على مجال التعليم الفني فقط، وكما تجدر الإشارة إلي أن توقيع البروتوكول جاء في إطار هامشي بجانب مبادرة الدولة لدعم العلاقة بين وزارة التربية والتعليم الفني وقطاع السياحة في مصر وهنا يؤكد البحث أن مجال دعم العمل التطوعي ومجال استثمار المساهمات التطوعية في تمويل التعليم لازال ضعيفا جدا وذلك للأسباب التالية:

- توجس الدولة من المساهمات التطوعية لرجال الأعمال خوفاً من انتماءاتهم الفكرية أو الدينية وهذا حق أصيل للدولة ولكن يمكن للدولة بكل سهولة أن تتيقن من هذا الأمر دعما لاستثمار مساهمات رجال الأعمال.
- لا توجد رؤية استراتيجية مصرية واضحة المعالم تعد مظلة تشريعية وقانونية تدعم استثمار جهود ومساهمات رجال الأعمال في إطار توافقي واضح المعالم مع الدولة.
- الظروف الاستثنائية التي تمر بها مصر في ظل التطرف والإرهاب وجهود الدولة لمواجهة حملات التشوية المتعمد من الخارج الذي يحاول بشتى الطرق إيقاف مسيرة التنمية في مصر الحديثة أربك جهود الدولة في دعم المساهمات التطوعية لرجال الأعمال وجعلها أكثر حذرًا في التعامل مع تلك المساهمات.

◄◄ القيود الروتينية الصارمة التي تفرضها الدولة – وفق لوائحها المعتمدة – على مساهمات رجال الأعمال التطوعية في مجال التعليم تحديداً حدت إلى حدٍ كبير من مساهمات رجال الأعمال التطوعية في مجال تمويل التعليم اعتمادا على مساهمات رجال الأعمال في هذا القطاع مما جعل أغلب مساهماتهم التطوعية الذاتية توجه إلى المجالات الرعائية الخيرية الإنسانية بعيداً عن استثمارها في مجال سد فجوة العدالة في قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **اتجاهات المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي عالمياً**.

تأخذ المساهمات التطوعية في مجال التمويل التعليمي قبل الجامعي عدة اتجاهات عالمية يشير إليها البحث فيما يلى:(٦٢)

- **المساهمات الدولية في مجال دعم المبادرات التطوعية لتمويل التعليم**:

تنوعت المساهمات الدولية في مجال دعم المبادرات التطوعية والمساهمات على سبيل الهبات والمنح من الجهات الدولية المانحة على النحو التالي:

- **المانحون الثنائيون** :

وذلك من خلال توجه بلد ما إلى منح بلد ما آخر منحة في مجال تمويل التعليم من خلال وزارة أو سفارة أو وكالة انمائية ثنائية، وتقدم تلك المنح إما مباشرة إلى الحكومات أو بطريق غير مباشر عبر وسطاء.

- **المانحون متعددوا الأطراف**:

وذلك عن طريق قيام عدد من البلدان المانحة بدعم وتمويل برامج تمويلية عبر المساندة الجماعية لأهداف إنسانية أو إنمائية في مجال تمويل التعليم، وتتمتع هذه الوكالات بنفوذ كبير على المستوي العالمي بفضل خبراتها المتنوعة ومن هذه الوكالات ذات السمعة العالمية البنك الدولي واليونيسف.

- **المبادرات العالمية للتعليم** :

ومنها مبادرة (التعليم للجميع المسار السريع)، والتي تأسست عام ٢٠٠٢ وضمت ٢٠ جهة مانحة و٤٠ بلدا متلقيا وعددا من وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني وساهمت هذه المبادرة في دعم الإلزام في مجال التعليم الابتدائي وكان التمويل معتمداً على صندوق تمويل برامج التعليم (EPDF) وصندوق التحفيز (CF) وكلاهما تابع للبنك الدولي.

- **مبادرات المجتمع المدني**:

وهى المساهمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية وشركاؤها الإنمائيون عبر مخصصات كبيرة تخصص لتمويل التعليم في كثير من البلدان الأكثر فقرا في العالم، وتلقى هذه المبادرات التقدير لقدرتها على حل كثير من الأزمات الكبيرة التي تواجه الدول الفقيرة والأفراد المهمشون بها في مجال التعليم.

- **المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم لدعم أخلاقيات الاستدامة**:

في ظل الجشع الرأسمالي والتوغل الربحي وبروز تيار الخصخصة واتساع ملامح الفجوة العالمية بين الأغنياء والفقراء في عالم اليوم كان التوجه العالمي

لدعم المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم لدعم اخلاقيات الاستدامة والتي تتمثل ملامحها في:(٦٣)

- دعم تمويل التعليم في المناطق المهمشة لدعم الحريات الأساسية لكل الأفراد.
- دعم تمويل التعليم في المناطق المهمشة للقضاء على كافة أشكال اللامساواة في النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي من قبيل اللامساواة في الثروة والسطلة وعدالة الفرص التعليمية المتكافئة للجميع.
- دعم مبادئ الاختيار الاجتماعي العادل والذي يجمع بين كل الأفراد في مشهد اجتماعي واحد وعادل ومتجانس ومحايد.
- دعم التعليم الذي يحقق العدالة بين الجميع، عدالة التمتع بفرص تعليمية متكافئة، عدالة الالتحاق بالجامعات المصرية الحكومية والخاصة، عدالة التعليم الحر في والالتحاق بسوق العمل، عدالة المشاركة في الانتاج والاستمتاع المتكافئ بالثروات والمشاركة المتكافئة في التنمية.

وهنا يشير (باري ٢٠٠١١) أن نظم التعليم العالمية يحب أن تتكاتف معًا لدعم العدالة والمساواة من خلال أنظمة تعليمية تحترم آدمية الإنسان وتحترم حقه في أن يكون عضوًا في مجتمع يصون كرامته عبر نظام تعليمي عالمي يدعم التسامح والسلام والانفتاح علي الآخر ويؤمن بأن الوجود البشري العالمي خلق للتعاون لا للصراع، وللسلام لا للحرب، وللوحدة لا للفرقة فإن مبدأ السيادة في الأساس هو مبدأ التسامح وأساس التسامح العالمي هو العدالة المطلقة التي يجب ان يستمتع بها الجميع من خلال أنظمة تعلمية عادلة ومتكافئة.(٦٤)

كما يشير " آسيدو ٢٠١٣ " أن التعليم من أجل دعم أخلاقيات الاستدامة والعدالة يضمن دعم أوجه التعاون المشترك بين كافة دوال العالم من خلال المبادرات التطوعية للدول الغنية التي يجب عليها أن تنفذ أنظمة التعليم في الدول الفقيرة وليكن هدف هذه المبادرات النهائي هو دعم البشر ودعم التنمية المستدامة ودعم التنمية المجتمعية و التركيز علي حقوق الإنسان ، والكرامة الإنسانية والهوية، والترابط الاجتماعي والتآزر، والاستيعاب المجتمعي ، تلك هي المجالات المهمة التي يجب علي التعليم أن يقدم فيها إسهامًا حاسمًا لدعم أخلاقيات الاستدامة والعدالة الإنسانية.(٦٥)

وهنا تجدر الإشارة إلي ما يلي:

- التوجه العالمي لتمويل التعليم من خلال المساهمات التطوعية يأخذ بعدًا أخلاقيًا مميزًا يؤمن بعدالة التعليم للجميع ودعم المساواة والحرية والديمقراطية وتلك أبرز أخلاقيات الاستدامة في عالم واحد متكافئ للجميع.
- المساهمات التطوعية العالمية في مجال تمويل التعليم تستهدف في المقام الأول القضاء علي فجوة العدالة بين الأغنياء والفقراء ، بين تعليم متقدم في عالم اليوم وتعليم متردي في بلدان فقيرة تئن تحت وطأة الجوع والفقر والمرض والأمية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

- المساهمات التطوعية العالمية في عالم اليوم ترسخ التوجه الإنساني الوجداني القائم علي القناعة بعدالة توزيع الثروات وعدالة الاستفادة من المستحدثات التكنولوجية المعاصرة، وعدالة المشاركة في مضمار التنمية المستدامة وكلها أسس داعمة لعلاج فجوة العدالة.

- **المساهمات التطوعية في تمويل التعليم لدعم المشاركة في التنمية الإنسانية** .

يؤمن الاتجاه العالمي الداعم لتمويل التعليم عبر جهود التطوع بقضية المشاركة في التنمية الإنسانية المستدامة، تلك المشاركة التي تعتمد علي الأسس التالية:(٦٦)

- دعم تمويل التعليم لإغراء الأشخاص بأن يشاركوا وينخرطوا في صناعة القرارات والسياسات التي تؤثر في حياتهم.
- دعم تمويل التعليم للقضاء علي فجوة الفقر والتهميش والإقصاء والقضاء علي التفاوتات المتباينة بين البشر في هذا العالم الواحد.
- دعم تمويل التعليم لمواجهة توغل الخصخصة ومواجهة داعمي التوجهات الليبرالية الحديثة المدافعة عنها، ودعم العدالة والحرية والمساواة والمشاركة من أجل أن التنمية حق للجميع والمشاركة فيها واجب علي الجميع.
- التأكيد علي مبدأ المشاركة في تمويل التعليم و التأكيد علي خفض مسؤولية الدولة في إمداد التعليم وتمويله اعتمادًا علي جهود المساهمين من خلال المشاركة الفعالة والداعمة لحق الجميع في التعليم.
- دعم تمويل التعليم لبناء المواطن المسئول اجتماعيًا القادر علي الاعتماد علي ذاته والاستمتاع بحقه الكامل في الحياة وفي إثبات ذاته والمشاركة في كافة الفعاليات الدعمة لحقه في التنمية الإنسانية.
- دعم تمويل التعليم لاستثمار الكفاءات الإنسانية الواعدة والتي من شأنها أن ترسخ مبدأ الاستثمار البشري بمفهومه الشامل.
- دعم تمويل التعليم عن طريق المساهمات التطوعية للارتقاء بالمهارات الإنسانية المتنوعة في كافة التخصصات، واستثمار القدرات الإنسانية في المجتمعات المهمشة وإعادة الاعتبار للنظم التعليمية المترهلة والتي يجب ان تعاد صياغتها عبر ممارسات تمويلية عصرية تحقق مبادئ العدالة والتكافؤ للجميع.

- **وهنا يشير البحث إلي أن هذا التوجه العالمي الداعم للمساهمات التطوعية في تمويل التعليم لدعم المشاركة في التنمية الإنسانية هو توجه جدير بالاحترام للأسباب التالية:**

- كونه توجهًا يرسخ القناعة بقضية الإنسان في عالم المادة الذي أدمن التوجه نحو رأس المال
- كونه توجهًا يؤكد علي عدالة المشاركة في التنمية الإنسانية العالمية الشاملة التي تؤمن بالقدرات العالمية للجميع في كافة المجتمعات دون النظر إلي دين أو لون أو جنس ، إنه المفهوم الإنساني الشامل الداعم لوحدة الإنسان في هذا العالم المتنوع الألوان والأجناس والأعراق والديانات .
- كونه توجهًا عالميًا يرسخ الاهتمام بعدالة التعليم وحق التعليم للجميع من خلال تمويل عالمي يقف حائط صد أمام توغل رأسمالية التعليم وسيطرة

الخصخصة علي مؤسسات التعليم الراقية وانهيار نظم التعليم الحكومية أمام هذا التيار الجارف الذي لا يرحم الفقراء والمهمشين من الطلاب في نظم تعليمية فقيرة تحتاج كامل الدعم والمساندة.

- كونه توجهًا عالميًا يؤمن بأن حق المشاركة هو حق الجميع في بناء عالم واحد يرسخ الديمقراطية والحوار والمشاركة.
- كونه نظامًا تمويليًا عالميًا يؤمن بالعدالة المطلقة ويؤمن بأن حق مشاركة الجميع في الحياة والتنمية هو التزام أخلاقي إنساني عالمي واحد.

• ثانيًا: الإطار الميداني للبحث ونتائجه

• أ: إجراءات الدراسة الميدانية

للتعرف علي إجراءات الدارسة الميدانية نتناول بالتفصيل الأبعاد التالية :

• عينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية - جامعة دمياط، وأعضاء المجتمع المحلي من النقابات والأحزاب والقيادات الشعبية المهتمة بالتعليم، ورجال الأعمال، وأعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم. ويتوقف إلى حد كبير نجاح الدراسة الميدانية، وتحقيقها لأهدافها على حسن اختيار العينة، فالعينة الممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا جيدا، تساعد في الحصول على نتائج صحيحة وواضحة. ويصعب على الباحث في كثير من الأحيان، عند دراسة ظاهرة ما في مجتمع معين، أنْ يقوم بدراسة هذه الظاهرة مستعينا بجميع أفراد ذلك المجتمع، فقد يتعذر أو يستحيل اختيار أو ملاحظة جميع هؤلاء الأفراد تحت ظروف مضبوطة، لذلك فإنه عادة ما يقوم الباحث باختيار عينة ممثلة لأفراد المجتمع الأصلي، وهو في اختياره هذا يحاول أن يجعل كل الصفات والخصائص الممثلة للمجتمع الأصلي متوفرة في العينة، والتي يأخذها في حدود الوقت، والجهد، والإمكانيات المتوفرة لديه، ويبدأ بدراستها وتعميم صفاتها على المجموع. وقام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، بهدف التأكد من صدق وثبات الأداة. ثم تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث بلغ حجمها (١٥٠) من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية - جامعة دمياط، وأعضاء المجتمع المحلي، ورجال الأعمال، وأعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم، وقد تم إرسال (٢٠٠) استبانة، وتم الرد من (١٥٠)، وبذلك تكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (١٥٠) استبانة بنسبة بلغت (٧٥٪) بالنسبة للعدد الكلى للاستبانات التي تم توزيعها.، والجدول التالي يوضح النسخ المرسلة والمستردة.

جدول (٢) بيان بالنسخ المرسلة والمستردة وعينة الدراسة

البيان	النسخ المرسلة	النسخ	النسبة المئوية ٪
أعضاء هيئة التدريس	٦٥	٥٠	٧٦,٩٪
أعضاء المجتمع المدنى	٦٥	٥٠	٧٦,٩٪
ورجال الأعمال	٣٥	٢٠	٥٧,١٤٪
أعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة	٣٥	٣٠	٨٥,٧١٪
الإجمالى	٢٠٠	١٥٠	٧٥٪

• **ب - أهداف الدراسة الميدانية:**

تهدف الدراسة إلى تحديد متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، وذلك من خلال:

- التعرف على واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- التعرف على المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- التوصل إلى أهم متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

• **جـ - منهج الدراسة الميدانية**

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية والتي تستهدف وصف الواقع وتشخيصه، وتهتم أيضًا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء أو الظواهر موضوع الدراسة.

• **د - أدوات الدراسة الميدانية**

تتعدد الأدوات التي يستخدمها الباحثون في الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع معين، وتُعد الاستبانة إحدى الأدوات التي يستخدمها المشتغلون بالبحوث التربوية على نطاق واسع للحصول على حقائق عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل وتستخدم في دراسة كثير من المهن والاتجاهات وأنواع النشاط.

وفي ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة الميدانية إلى تحقيقها استخدم الباحث استبانة موجهه إلى عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية - جامعة دمياط، وأعضاء المجتمع المحلي، ورجال الأعمال، وأعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة بالتعليم لتحديد متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

• **هـ - خطوات بناء الأدوات:**

اتبع الباحث الخطوات التالية في بناء الاستبانة:

- تحليل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال، الاطلاع على أدبيات التربية في مجال تمويل التعليم، وتحليل الدراسات السابقة فيها، والمقابلات مع بعض المتخصصين في هذا المجال.
- راعي الباحث عند صياغة عبارات الاستبانة أن تكون موضوعية وواضحة المعنى وبسيطة في لغتها بحيث لا يفهم منها إلا المعنى المقصود، لكي تحقق الهدف الذي وضعت من أجله.
- وضعت عبارات الاستبانة في تتابع منطقي لمساعدة أفراد العينة وشد انتباههم للاستجابة السليمة للعبارات.
- صياغة الصورة المبدئية للاستبانة.
- إجراء كافة التعديلات التي أشار إليها السادة المحكمون، وصولاً إلى الصورة النهائية.

• **و - إجراءات تطبيق أداة الدراسة**

شملت إجراءات إعداد الاستبانة وتطبيقها عدة إجراءات، هي:

- إعداد أداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها.
- حصر أفراد مجتمع الدراسة، واختيار العينة العشوائية المحددة.
- توزيع الأداة على العينة.
- معالجة البيانات إحصائيا، واستخراج النتائج، وعرضها، ومناقشتها، واستخلاص التوصيات.

• **صدق وثبات الاستبانة**

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية لحساب نسبة الثبات، والمعاملات العلمية (الصدق، الثبات).

• **الصدق**:

يقصد بصدق الأداة (أن تنجح الأداة في قياس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيئاً آخر، ويتصل هذا بمدى وصولنا إلى تنبؤ دقيق من الدرجة التي يحصل عليها المفحوص).

ولحساب صدق الاستبانة تم استخدام الطرق التالية:

• **صدق المحكمين**:

اعتمد الباحث على صدق المحكمين للتحقق من صدق الاستبانة، وذلك بعرضها بصورتها الأولية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية وذلك بغرض الحكم على الآتي:

- انتماء كل عبارة للمحور الذي تندرج تحته.
- مدى مناسبة العبارات.
- دقة صياغة العبارات.
- إضافة أو حذف أو استبدال ما يرونه مناسباً من عبارات مناسبة من وجهة نظرهم.

وبناء على ملاحظات المحكمين حول محاور الاستبانة وقياسها للغرض الذي وضعت من أجله ومناسبة بنود كل محور من المحاور تم إعادة صياغة بعض العبارات. وبذلك تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال اتفاق معظم المحكمين على صلاحية عباراتها.

• **نتائج صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة**.

وهو يعني مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة للاستبانة.

يبين الجدول (٣) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية لها والتي تراوحت ما بين (٠,١١٠– ٠,٨٥٣) وجميعها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠١) وبذلك تعتبر عبارات الاستبانة صادقة لما وضعت.

جدول (٣) يوضح معاملات ارتباط درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذى تنتمى إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة
١	٠,٧١٦	٠,٠١	دال	١٦	٠,٨٥٣	٠,٠١	دال
٢	٠,٧١٥	٠,٠١	دال	١٧	٠,٨٣٠	٠,٠١	دال
٣	٠,٦٩١	٠,٠١	دال	١٨	٠,٢٢٠	٠,٠١	دال
٤	٠,٧٥٨	٠,٠١	دال	١٩	٠,٢٩٦	٠,٠١	دال
٥	٠,٦١٥	٠,٠١	دال	٢٠	٠,٢٣٩	٠,٠١	دال
٦	٠,٧٦١	٠,٠١	دال	٢١	٠,٣٣٥	٠,٠١	دال
٧	٠,٧٤٤	٠,٠١	دال	٢٢	٠,٣٣٨	٠,٠١	دال
٨	٠,٧٠٨	٠,٠١	دال	٢٣	٠,٣٣٢	٠,٠١	دال
٩	٠,٧٣٣	٠,٠١	دال	٢٤	٠,٢٤٨	٠,٠١	دال
١٠	٠,٧٢٧	٠,٠١	دال	٢٥	٠,٢١٢	٠,٠١	دال
١١	٠,١١٠	٠,٠١	دال	٢٦	٠,٢٠٣	٠,٠١	دال
١٢	٠,٧١٠	٠,٠١	دال	٢٧	٠,٢٣٦	٠,٠١	دال
١٣	٠,٦٩٤	٠,٠١	دال	٢٨	٢١٠	٠,٠١	دال
١٤	٠,٧٨٨	٠,٠١	دال	٢٩	٠,٤٣٣	٠,٠١	دال
١٥	٠,٨٤٧	٠,٠١	دال	٣٠	٠,١٥١	٠,٠١	دال

- **الصدق البنائي**:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور بباقي محاور الاستبانة. وكانت نتائج الصدق البنائي محددة في الجدول التالي كمايلى:

جدول (٤) يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة.

محاور الاستبانة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة الاحصائية
المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر	٠,٨٣٨	٠,٠٠٠	دال
المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر	٠,٢٨٠	٠,٠٠١	دال
المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر	٠,٤٨٦	٠,٠٠٠	دال

يبين جدول (٤) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجةٍ الكلية للاستبانة حيث تراوحت ما بين (٠,٢٨٠ – ٠,٨٣٨) وجميعها دالة إحصائيا، وبذلك تعتبر محاور الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الذاتي**:

ويوضح جدول (٥) معامل الصدق الذاتي للاستبانة، حيث يُقاس الصدق الذاتي بحساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاستبانة، وذلك كما يلي:

معامل الصدق الذاتي = (معامل ثبات الاستبانة)$^{1/2}$

- **ثبات الاستبانة**:

يقصد بثبات الاستبانة أن تُعطي نفس النتائج باستمرار إذا أُعيد تطبيقها تحت نفس الشروط وعلى نفس الأشخاص. وأن تكون على درجة عالية من الدقة والإتقان فيما تُزودنا به من بيانات. والجدول التالي يوضح معامل الثبات والصدق لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول (٥) يوضح نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات وصدق الاستبانة.

م	المحور	عدد العبارات	الثبات	الصدق
١	المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر	١٠	٠,٩٧٦	٠,٩٨٨
٢	المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر	١٠	٠,٧٦٢	٠,٨٧٣
٣	المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر	١٠	٠,٨٤٧	٠,٩٢٠
	الإجمالي	٣٠	٠,٨٦٢	٠,٩٢٨

يتضح من الجدول (٥) بعد حساب معامل الثبات لكل محور من محاور الاستبانة، وللاستبانة ككل تبين أن معامل الثبات للاستبانة ككل يساوي ٠.٨٦٢ وهي قيمة عالية جدا، وتدل على صلاحية الاستبانة للتطبيق على أفراد العينة ككل. وإمكانية التعامل مع الاستبانة بدرجة عالية من الثقة.

- **تطبيق أداة الدراسة**

قام الباحث بتطبيق الاستبانة في صورتها النهائية على العينة العشوائية. وبوجه عام كان هناك عدد كبير من أفراد العينة متميزين ومتعاونين وأولوا عملية تطبيق المقياس اهتماما كبيرا حيث أعجب كثير منهم بالدراسة وموضوعها .

- **أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم**

تضمن الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل النتائج برنامج SPSS 22 وذلك باستخدام حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة ثم حساب النسبة المئوية لكل منها:

- حساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري لتحديد درجة الاستجابة.
- حساب الوزن النسبي بقصد ترتيب العبارات حسب درجة الأهمية.

وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي المرجح وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لتحديد اتجاه الاستجابات لعبارات الاستبانة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (٦) مقياس ليكرت الخماسي

الرأى	(متحقق/ موافق) بشدة	(متحقق/ موافق)	لم أكون رأيا	غير (متحقق/ موافق)	غير (متحقق/ موافق) بشدة
الدرجة المقابلة للاستجابة	٥	٤	٣	٢	١
الوزن النسبي	(٤.٢٠ - ٥)	(٣.٤٠ - ٤.١٩)	(٢.٦٠ - ٣.٣٩)	(١.٨٠ - ٢.٥٩)	(١ - ١.٧٩)

٢- **تفسير نتائج الدراسة ومناقشتها**

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها والإطار النظرى والدراسات السابقة يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة الحالية والتى تتضمن المعالجات الإحصائية للدرجات الخام الناتجة عن تطبيق أدوات الدراسة، ثم مناقشة هذه النتائج وتفسيرها والإجابة على أسئلة الدراسة ثم وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتوظيف

المساهمات التطوعية كمدخل لعلاج فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

• **المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر**

جدول (٧) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لآراء أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

م	عبارات الاستبانة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	الوزن النسبي ٪	الاتجاه العام	الترتيب
١	تتعاون المساهمات التطوعية مع التمويل الحكومي في تطوير التعليم قبل الجامعي بمصر.	١.٢٥٠	٢.٨١	٥٦.٢	لم أكون رأيا	٣
٢	تنطلق المساهمات التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال رؤية طموحة واضحة المعالم.	١.٢٠٥	٢.٧٥	٥٥	غير متحقق	٤
٣	توجد آليات ولوائح منظمة لعملية المساهمة التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	١.٢٦١	٢.٥٧	٥١.٤	غير متحقق	٧
٤	تعزيز المساهمات التطوعية من جهود الدولة في مواجهة الأزمات التعليمية في مجال التمويل.	١.٢٤٠	٢.٦٧	٥٣.٤	لم أكون رأيا	٥
٥	تعتمد الجهود التطوعية في تمويل التعليم على مرجعية واحدة تشملها معًا في إطار مؤسسي غير حكومي.	١.٣٥٦	٢.٩١	٥٨.٢	لم أكون رأيا	١
٦	تدعم الدولة جهود المنظمات غير الحكومية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي عبر المساهمات التطوعية.	١.٢٦٢	٢.٨١	٥٦.٢	لم أكون رأيا	٢
٧	تتعاون الدولة في مؤسسات المجتمع المدني والرعاة ورجال الأعمال في تعزيز المساهمات التطوعية لتمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	١.١٢٢	٢.٥١	٥٠.٢	غير متحقق	١٠
٨	توجد أطر تشريعية ولائحة تدعم التوجه نحو إثراء مشاركة الجهود التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي.	١.١٤٥	٢.٥٣	٥٠.٦	غير متحقق	٩
٩	تتنوع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر في ضوء الثقة المتبادلة بينها وبين الدولة.	١.٢٣٣	٢.٥٩	٥١.٨	غير متحقق	٦
١٠	تتسم عملية المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر بالشفافية المطلقة والمتابعة الصارمة.	١.١٦٢	٢.٥٣	٥٠.٦	غير متحقق	٨
المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر		١.١١١	٢.٦٧	٥٣.٤	لم أكون رأيا	

يبين جدول (٧) استجابات عينة الدراسة ككل والانحراف المعياري والمتوسط المرجح والوزن النسبي والتي تُعبر عن واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر من وجهة نظر عينة الدراسة أفراد عينة الدراسة لصالح الرأي "لم أكون رأيا"، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين (٢.٥١ - ٢.٩١) وتراوحت الأوزان النسبية ما بين (٥٠.٢٪ - ٥٨.٢٪)..

وجاءت عبارات المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ككل من خلال آراء أفراد عينة الدراسة في مستوى لم أكون رأيا بمتوسط حسابي (٢.٦٧) ووزن نسبي (٥٣.٤٪).

وقد جاء ترتيب أعلي خمس عبارات من عبارات المحور الأول: واقع المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر على النحو التالي من حيث الأهمية:

- تعتمد الجهود التطوعية في تمويل التعليم على مرجعية واحدة تشملها معًا في إطار مؤسسي غير حكومي.
- تدعم الدولة جهود المنظمات غير الحكومية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي عبر المساهمات التطوعية.

- تتعاون المساهمات التطوعية مع التمويل الحكومي في تطوير التعليم قبل الجامعي بمصر.
- تنطلق المساهمات التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال رؤية طموحة واضحة المعالم.
- تقديم المساهمات التطوعية من جهود الدولة في مواجهة الأزمات التعليمية في مجال التمويل.

وهذا يؤكد أهمية أن تعتمد الجهود التطوعية في مجال تمويل التعليم علي مرجعية تشريعية واضحة المعالم تكون قائمة علي أساسٍ الثقةٍ المتبادلة بين تلك المؤسسات والدولة بحيث توظف تلك المساهمات توظيفا فعالا يمكن من خلاله مواجهة كثر من الازمات التعليمية التي تواجه التعليم المصري والتي يمكن من خلال التمويل التطوعي التعامل معها بكفاءة وفعالية.

وإجمالاً جاء الاتجاه العام للمحور الاول " لم اكون رأيًا " ليبرز لنا مدي المعاناة التي يمر بها قطاع التطوع في مصر في مجال تمويل التعليم والحاجة الماسة إلي مواجهة هذا الواقع مواجهة متأنية ترقي بدعم جهود الممارسات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

- **المحور الثاني : المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مجال فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .**

جدول (٨) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لآراء أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

م	عبارات الاستبانة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	الوزن النسبي ٪	الاتجاه العام	الترتيب
١	ضعف الثقة بين الدولة والجهات المساهمة في التطوع لتمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	٠.٧٨٣	٤.٥٣	٩٠.٦	موافق بشدة	٥
٢	غياب الإطار التشريعي الذي نظم دور المساهمات التطوعية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	٠.٨٨٥	٤.٤٣	٨٨.٦	موافق بشدة	٦
٣	الشك المستمر في نوايا الجهات المانحة في ضوء التحديات التي يواجهها الوطن.	١.٠٣	٤.٢٥	٨٥	موافق بشدة	٨
٤	ضعف القناعة بفلسفة التطوع في المجال التعليمي من خلال دعم مبادرات التطوع التمويلي.	١.١٩	٣.٨٢	٨٥	موافق	١٠
٥	سيطرة الاتجاه الرعائي الاجتماعي على أغلب المساهمات التطوعية التمويلية للجهات المانحة.	١.٢٤	٤.١٨	٨٣.٦	موافق بشدة	٩
٦	غياب آليات التواصل الفعّال بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة للتطوع التمويلي.	٠.٩٠٤	٤.٣١	٨٦.٢	موافق بشدة	٧
٧	سيطرة العشوائية الفردية علي عمل المؤسسات التطوعية في الدولة بعيداً عن التنظيم المؤسسي الفعّال.	٠.٨٦٤	٤.٥٤	٩٠.٨	موافق بشدة	٤
٨	الخوف من التجارب السابقة للمساهمات التطوعية الداعمة للقيادات الدينية المتشددة.	٠.٥١٤	٤.٦٧	٩٣.٤	موافق بشدة	٢
٩	سيطرة المظهرية وحب الشهرة على جهود المساهمين في تمويل التعليم عبر التطوع.	٠.٥٩٨	٤.٦٢	٩٢.٤	موافق بشدة	٣
١٠	ضعف أطر المساءلة والمحاسبة والمراقبة لجهود التطوع في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	٠.٥٨٣	٤.٥٧	٩١.٤	موافق بشدة	١
المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم		٠.٥٠٢	٤.٣٩	٨٧.٨	موافق بشدة	

يبين جدول (٨) استجابات عينة الدراسة ككل والانحراف المعياري والمتوسط المرجح والوزن النسبي والتي تُعبر عن المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر من وجهة نظر عينة الدراسة لصالح الرأي "موافق بشدة"، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين (٣.٨٢ – ٤.٥٧) وتراوحت الأوزان النسبية ما بين (٨٥٪ - ٩١.٤٪). وجاءت عبارات المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور

المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ككل من خلال آراء أفراد عينة الدراسة في مستوى لم أكون رأيا بمتوسط حسابي (٤.٣٩) ووزن نسبي (٨٧.٨٪).

وقد جاء ترتيب اعلي خمس عبارات من عبارات المحور الثاني: المعوقات التي تواجه تفعيل دور المساهمات التطوعية في مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر على النحو التالي من حيث الأهمية:

- ضعف أطر المساءلة والمحاسبة والمراقبة لجهود التطوع في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- الخوف من التجارب السابقة للمساهمات التطوعية الداعمة للقيادات الدينية المتشددة.
- سيطرة المظهرية وحب الشهرة على جهود المساهمين في تمويل التعليم عبر التطوع.
- سيطرة العشوائية الفردية علي عمل المؤسسات التطوعية في الدولة بعيدًا عن التنظيم المؤسسي الفعّال.
- ضعف الثقة بين الدولة والجهات المساهمة في التطوع لتمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

وهذا يؤكد على أن غياب المساءلة والمحاسبة والخوف من التجارب السابقة وسيطرة المظهرية وعشوائية الأداء وضعف الثقة بين مؤسسات التطوع والدولة كلها معوقات تستدعي التدخل السريع لإنقاذ الأمر ولدمج المؤسسات التطوعية دمجا عصريًا يمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه.

- **المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر**

وهنا يتناول البحث المتطلبات الرئيسية لتوظيف المساهمات التطوعية في مجال مواجهة فجوة العدالة .

يبين جدول (٩) استجابات عينة الدراسة ككل والانحراف المعياري والمتوسط المرجح والوزن النسبي والتي تُعبر عن متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر من وجهة نظر عينة الدراسة لصالح الرأي "موافق بشدة"، وتراوحت قيم المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين (٤.٣١ – ٤.٧١) وتراوحت الأوزان النسبة ما بين (٨٦.٢٪ – ٩٤.٢٪).

وجاءت عبارات المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر ككل من خلال آراء أفراد عينة الدراسة في مستوى لم أكون رأيا بمتوسط حسابي (٤.٥٦) ووزن نسبي (٩١.٢٪). وقد جاء ترتيب أعلي خمس عبارات من عبارات المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر على النحو التالي من حيث الأهمية:

جدول (٩) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لآراء أفراد عينة الدراسة نحو عبارات المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

م	عبارات الاستبانة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي المرجح	الوزن النسبي ٪	الاتجاه العام	الترتيب
١	بناء كيان مستقل داعم للعلاقة بين الدولة والجهات المانحة لمساهمات التطوع لتنظيم تلك المساهمات في إطار قانوني.	٠.٦٤٧	٤.٥٩	٩١.٨	موافق بشدة	٥
٢	إصدار مجموعة من التشريعات الجديدة الداعمة لجهود الجهات التطوعية للمساهمة المباشرة في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي.	١.٠١٨	٤.٣١	٨٦.٢	موافق بشدة	٩
٣	استحداث آلية جديدة لاستثمار الجهود التطوعية للجهات المانحة في تطوير وإصلاح التعليم قبل الجامعي.	٠.٦٨٣	٤.٤٨	٨٩.٦	موافق بشدة	٨
٤	إصدار حزمة من المبادرات الجديدة الداعمة للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي.	٠.٥٦١	٤.٦٣	٩٢.٦	موافق بشدة	٣
٥	دعم دور وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيع المبادرات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي لمواجهة فجوة العدالة.	٠.٦٦٢	٤.٦٢	٩٢.٤	موافق بشدة	٤
٦	تمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة المباشرة في جهود تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر في إطار الثقة المتبادلة مع الدولة.	٠.٦٩٣	٤.٥١	٩٠.٢	موافق بشدة	٦
٧	التواصل مع الرعاة ورجال الأعمال والشركات الخاصة والكيانات التطوعية بأنواعها لدعم دورها في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	٠.٧٢١	٤.٤٩	٨٩.٨	موافق بشدة	٧
٨	تمكين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني من عضوية مجالس الآباء والأمناء والمعلمين كشريك رئيسي في تطوير التعليم.	٠.٥٧١	٤.٦٤	٩٢.٨	موافق بشدة	٢
٩	استثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة.	٠.٥٣٨	٤.٧١	٩٤.٢	موافق بشدة	١
١٠	إلزام الشركات الخاصة بالتبرع بجزء من أرباحها من باب المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.	٠.٦٤٧	٤.٥٩	٩١.٨	موافق بشدة	٥ مكرر
المحور الثالث: متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر		٠.٤٤٥	٤.٥٦	٩١.٢	موافق بشدة	

- استثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة.
- تمكين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني من عضوية مجالس الآباء والأمناء والمعلمين كشريك رئيس في تطوير التعليم.
- إصدار حزمة من المبادرات الجديدة الداعمة للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي.
- دعم دور وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتشجيع المبادرات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي لمواجهة فجوة العدالة.
- بناء كيان مستقل داعم للعلاقة بين الدولة والجهات المانحة لمساهمات التطوع لتنظيم تلك المساهمات في إطار قانوني، وإلزام الشركات الخاصة بالتبرع بجزء من أرباحها من باب المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

وهذا يؤكد علي أهمية ان يكون هناك إطار تشريعي يمكن الدولة من استثمار أموال الأوقاف الإسلامية في دعم تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر لمواجهة فجوة العدالة، وأهمية تمكين أعضاء مؤسسات المجتمع المدني من أن تكون لهم ادوار بارزة في مؤسسات التعليم في مصر، والتأكيد علي دور وسائل الإعلام ومنصات التواصل في دعم قيمه التطوع كمدخل للارتقاء بالتعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة، مع التأكيد علي استحداث كيان تنظيمي جديد يدعم العلاقة بين الدولة وجهات التطوع المانحة في مجال تمويل التعليم، وتلك منطلقات أصيلة يمكن من خلالها دعم الجهود التطوعية للمساهمة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر لمواجهة فجوة العدالة .

- **ثالثاً: التصور المقترح لتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر"**
- **تمهيد** :

- تناول البحث في إطارية النظري والميداني مفهوم المساهمات التطوعية ، ومنطلقات التطوع في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر وأسس تلك

المساهمات وأهم المعوقات التي تحول دون استثمارها استثماراً فعالاً في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

- كما تناول البحث ملامح فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر من خلال تحليل المخصصات المالية للإتفاق الحكومي على هذا التعليم ومقارنة هذا الإتفاق بالدخل القومي للدولة ومدى مناسبة هذا التمويل للاحتياجات الأساسية للتعليم قبل الجامعي بمصر وأهم الملاحظات على هذه المخصصات والتي تبرز إلى حد كبير أن هناك أزمات عديدة تواجه منظمات تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .
- كما تناول البحث أبرز الاتجاهات المحلية والعالمية الداعمة للتمويل التطوعي والمساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- واستطلعت الدراسة الميدانية آراء الخبراء والمختصين في مجال التعليم قبل الجامعي لاستطلاع رايهم حول واقع تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر وأهم المعوقات التي تحول دون استثمار الجهود التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي لمواجهة فجوة العدالة .
- ويأتي هذا التصور المقترح متناغماً مع البحث في إطاريه النظري والميداني معتمداً على مجموعة الرؤي العصرية الداعمة لتطوير وتفعيل المساهمات التطوعية وتوظيفها كمدخل فعّال لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **الأهداف العامة للتصور المقترح**:

يسعى التصور المقترح لتحقيق الأهداف التالية:

- تمكين المانحين المتطوعين أفراداً ومؤسسات من المساهمة التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة.
- بناء الثقة المتبادلة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لجود التطوع في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- فتح قنوات اتصال بين الدولة والجمعيات الأهلية ذات الصلة بالعملية التعليمية لاستثمار جهودها في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .
- توظيف المساهمات التطوعية للارتقاء بالقدرة المؤسسية والارتقاء بالمنظومة البشرية في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .

- **ب- المرتكزات الأساسية التي يعتمد عليها التصور المقترح**:

يعتمد التصور المقترح على المرتكزات التالية:

- رؤية مصر ٢٠٣٠ الداعمة لتنويع مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر اعتماداً على جهود الأفراد المانحة أو المؤسسات المانحة .

- توجه الدولة الرسمي لدمج مؤسسات المجتمع المدني في مسيرة التنمية والإصلاح المجتمعي الشامل واستثمار مبادراتها في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.
- المؤشرات الرقمية الرسمية التي تؤكد تدهور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بمصر وتراجع المخصصات الوطنية مقارنة بالدخل القومي مما ينذر باتساع فجوة العدالة مقارنة بقطاعات التنمية الأخرى في المجتمع.
- التوجه العالمي الداعم لاستثمار المبادرات التطوعية في مجال تمويل التعليم لدعم العدالة ومساندة الدولة في تحمل عبء الإنفاق على التعليم.
- الدستور المصري الذي يقر مبادئ العدالة والإلزام والمساواة كقيم أخلاقية راسخة في ميدان التعليم قبل الجامعي بمصر.

- **جـ- الآلية الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح**

يعتمد التصور المقترح على آلية إجرائية مقترحة من خلال خطوات داعمة لتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر ويمكن إجمال تلك الآليات في الشكل (٢)

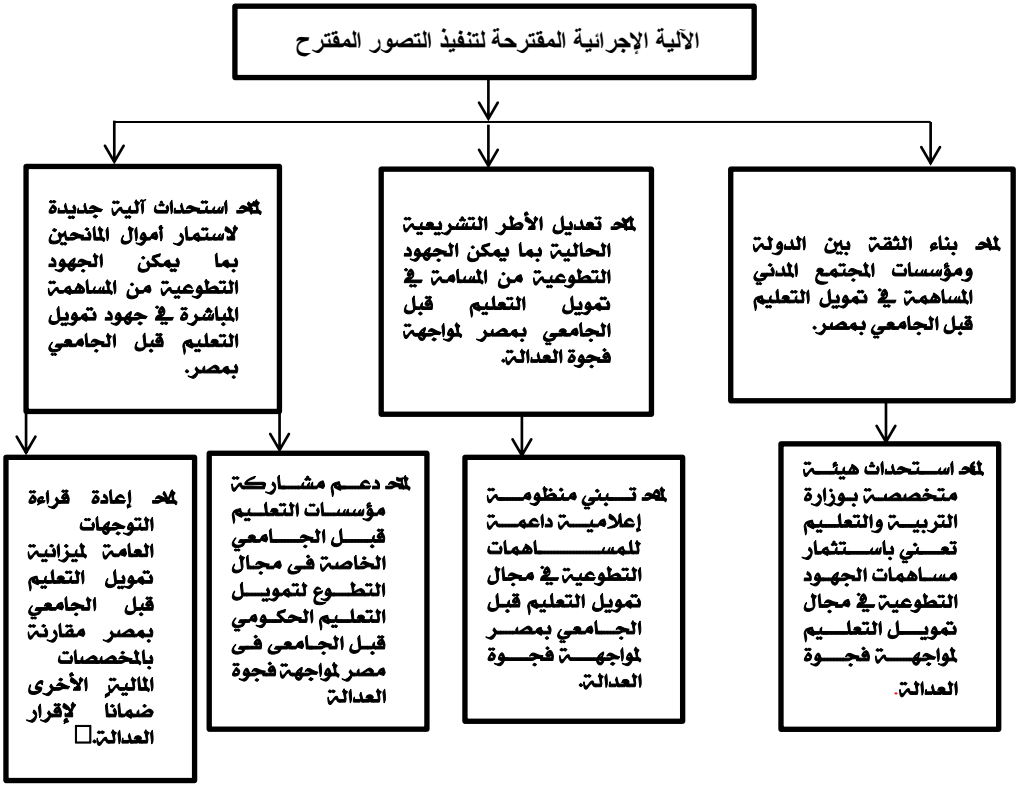

شكل (٢) الآلية الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح

وفيما يلي تحليل لتلك الإجراءات المقترحة الدعم مساهمات الجهود التطوعية كمدخل لمواجهة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.

- **بناء الثقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني لدعم جهودها في مجال تمويل التعليم.**

ويمكن بناء تلك الثقة من خلال:

- الحوار البناء مع مؤسسات المجتمع المدني لدعم جهودها في مجال تمويل التعليم.
- الحوار البناء مع مؤسسات المجتمع المدني لإزالة المعوقات المتراكمة عبر سنوات طويلة في مجال المشاركة في العمل التنموي العام وخصوصاً مجال المساهمات التطوعية في تمويل التعليم.
- بناء بروتوكولات شراكة بين الدولة وبين مؤسسات المجتمع المدني في مصر بما يرسخ دورها في المشاركة الفاعلة في جهود إصلاح التعليم المصري وتمويله لمواجهة فجوة العدالة.
- دعم المبادرات التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني وتوجيه الأجهزة الحكومية للتعاون المثمر المرن مع تلك المؤسسات فيما يتعلق بمبادراتها لإصلاح وتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- الاحتواء الوطني لمؤسسات المجتمع المدني باعتبارها شريكاً ثالثاً مع القطاعين العام والخاص وتمكينها من التواجد الفعلي في مضمار التنمية الوطنية المستدامة خاصة في ظل رؤية ٢٠٣٠ والداعمة لهذا التوجه الوطني التنموي المستدام.

وهذه الإجراءات المقترحة تتفق مع ما أشار إليه " صبحى ٢٠٠٦" من أن مساهمات المجتمع المدني بجانب مساهمات القطاع الخاص يجب أن تكون مساهمات مساندة لمسيرة التنمية الشاملة في المجتمع المصري الذي يسعى إلى مواجهة الاحتكار والاندماج المتكافئ في التنافسية العالمية بعيداً عن التدخلات الحكومية الروتينية التي قد تعيق إلى حد كبير مساهمة الجهات الخاصة والتطوعية في مسيرة التنمية في مصر.(٦٧)

ويري البحث أن تلك الثقة المتبادلة يجب أن تعتمد على رؤي جديدة مواكبة لواقع جديد يؤمن بالمشاركة والاحتواء لكافة الجهود داخل الوطن للمساهمة في مسيرة التنمية المستدامة وفق تطلعات رؤية مصر ٢٠٣٠

- **تعديل الأطر التشريعية الحالية بما يمكن الجهود التطوعية من المساهمة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة وهذا التعديل يتضمن:**

- إعادة قراءة التشريعات الحالية المنظمة لممارسات التطوع المالي للجهات التطوعية المانحة وعلاج أوجه القصور بها .
- استحداث حزمة من التشريعات المرنة الداعمة للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم ودعم هذه الأطر من خلال ممارسات محلية عصرية جديدة.
- دعم اللقاءات المشتركة بين الدولة وممثلي الجهات التطوعية المانحة لإقرار حزمة التشريعات الجديدة بما يحفظ للدولة سيادتها ويصون هيبتها ويقدر

أمنها القومي، وبما يسمح في الوقت نفسه لممثلي الجهات التطوعية من المشاركة الفعّالة الوطنية المخلصة في مجال التمويل كمدخل لعلاج فجوة العدالة.

- الاستفادة من رؤية مصر ٢٠٣٠ الداعمة للتوجهات التنموية التطوعية في مجال إصلاح التعليم واستحداث أطر تشريعية جديدة تواكب هذا التوجه التنموي الحديث.

وهذه الإجراءات تتفق مع ما أشار إلية " حسن ٢٠١٦" من أن العلاقة بين شركاء التنمية الثلاثة (الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدني) يجب أن تصُان عبر أطر تشريعية معاصرة تدعم أواصر التعاون بين هؤلاء الشركاء من أجل إرساء قواعد الازدهار الاقتصادي الذي يصون التنميةٍ ويصون الحقوق الأساسية لكافة أفراد المجتمع وخصوصا الأشخاص الأقل حظا في التمتع بثروات المجتمع(٦٨)

ولذلك فإن التعديلات التشريعية المواكبة للتوجهات التنموية المعاصرة لمساهمات التطوع يجب أن تسرع الخطى وأن تواكب الرؤي العالمية التنموية الداعمة للإصلاح التعليمي الشامل القائم على العدالة.

- **استحداث آلية جديدة لاستثمار أموال المانحين بما يمكن الجهود التطوعية من المساهمة المباشرة في جهود تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر.**

وتتضمن هذه الآلية الإجراءات التالية:

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الأساسية تلقى أموال المانحين مركزياً من خلال صندوق موحد خاص لهذه المخصصات.
- إصدار حزمة من القرارات الجديدة في مجال الاستثمار تمكن الدولة من التعامل المرن مع أموال المانحين ومساهماتهم التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر .
- تبني تمويل دراسات الجدوى التي من شأنها أن تبحث في أوجه استثمار المخصصات التطوعية في مجال تمويل التِعليم قبل الجامعي بمصر حيث توجه إلى المجالات التي تعانى والأكثر احتياجا من غيرها.
- فتح قنوات اتصال مباشرة بين الدولة وبين الجهود التطوعية للمساهمين والمانحين في إطار مٍدعم بخطة وطنية داعمة لهذا التعاون ووفق إطار تشريعي خاص يّدعم أيضا هذه العلاقة .
- تمكين مؤسسات المجتمع المدني وجهات التطوع المانحة من تحليل الواقع التعليمي المصري ودراسة أوجه القصور التمويلي باعتبارها جهات مساهمة ومساندة للدولة في جهودها لإصلاح وتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

وتتفق تلك الاجراءات مع ما أشار إليه " عبد الوهاب ٢٠١٦" من أنه يجب استحدث آلية جديدة لدعم المشاركة بين الدولة ممثلة في قطاعاتها المحلية وبين مؤسسات المجتمع المدني تضمن تفعيل أوجه التعاون بين القطاعين فيما يتعلق

بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على اساس من المشاركة والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار والمسئولية المشتركة والمساءلة (٦٩)

وهنا يؤكد البحث على أن الآلية الجديدة المقترحة جديرة بأن تكون قادرة على التعامل مع أموال المانحين باحترافية تصون تلك المخصصات والهبات والعطايا بما يعود بالنفع العام على مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **استحداث هيئة متخصصة بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تعني باستثمار مساهمات الجهود التطوعية في مجال تمويل التعليم لمواجهة فجوة العدالة.**

ويمكن استحداث تلك الهيئة من خلال الإجراءات التالية:

- اتخاذ لقرارات الخاصة بإنشاء كيان مستقل داخل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني تُعني بإدارة المساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم وتوظيف تلك المساهمات لمواجهة فجوة العدالة.
- استحداث أفرع للهيئة الرئيسية بالوزارة بمديريات التربية والتعليم بكافة محافظات الجمهورية لتنسيق تلك الجهود في كل ربوع مصر.
- إصدار لائحة تنظيمية عصرية تنظم عمل تلك الهيئة المستحدثة تواكب التوجهات العالمية المعاصرة في مجال التطوع وتعمل على تحقيق الغايات التنموية المنشودة والتي كانت من أجلها جهود ومساهمات المانحين من أجل مواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.
- استحداث آلية للمساءلة والمحاسبة والمتابعة والمراقبة لأعمال تلك الهيئة وفروعها بالمحافظات ضمانا لصيانة أموال التطوع وتوظيفها توظيفا يتسم بالعدالة والحيادية .
- استحداث آلية تتبناها تلك الهيئة لمراجعة الدراسات الخاصة بالاستثمار التعليمي محليا وعالميا للاستفادة من نتائج تلك الدراسات في مجال توظيف ممارسات التطوع في مجال إصلاح التعليم قبل الجامعي ودعم التعليم قبل الجامعي بمصر بما تمثل اتجاها عصريا يؤكد رغبة الدولة في واقعها الجديد لإزالة الفجوة الرهيبة بين الأغنياء والفقراء في التعليم المصري.

- **تبنى منظومة إعلامية داعمة للمساهمات التطوعية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر لمواجهة فجوة العدالة**

وهذه المنظومة الإعلامية تتبني الاجراءات التالية:

- دعم التوجه الوطني نحو جهود التطوع من خلال تبني المبادرات التطوعية عبر وسائل الإعلام الرسمية الإذاعة والتلفزيون والصحافة ومواقع التواصل والمواقع الرسمية التابعة للدولة.
- إلقاء الضوء على مبادرات القطاع الخاص التطوعية المساندة لجهود الدولة في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، والإشادة بتلك الجهود في مؤسسات الإعلام الرسمية دعما للشراكة في بناء المجتمع الواحد.
- تبني المبادرات الشبابية الواعدة التي يطلقها المدونون عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمتضمنة لمساهماتهم التطوعية من خلال كياناتهم غير الحكومية التي ينتسبون إليها في إطار داعم الشراكة عبر وسائل الإعلام .

- استحداث برامج إذاعية وتليفزيونية جديدة خاصة بإلقاء الضوء على المساهمات التطوعية في مجال التعليم قبل الجامعي وآفاق المستقبل الخاصة بها وسبل توظيفها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية ٢٠٣٠.
- بناء شراكة إعلامية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني المساهمة في جهود التطوع بما يضمن تحقيق أهداف الطرفين في دعم جهود تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة.

وتتفق تلك الآليات مع ما أشار إليه " هيمان ٢٠٠٩" من أن جهود التطوع في مجال التعليم قد تفشل ما لم تنل الرضا المجتمعي من خلال مؤسسات إعلامية داعمة ومساندة لتلك الجهود(٧٠)

ويؤكد البحث علي هذا التوجه العصري نظراً لما تقوم به وسائل الإعلام – على تنوعاتها – من أدوار مهمة في دعم مسيرة التنمية في مصر وترسيخ هذه الجهود ودعمها نحو تحقيق غاياتها المنشودة في علاج فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **دعم مشاركة مؤسسات التعليم قبل الجامعي الخاصة في مجال التطوع التنموي للتعليم قبل الجامعي بمصر لمواجهة فجوة العدالة.**

ويمكن تفعيل تلك المشاركة من خلال:

- إلزام تلك المؤسسات بتخصيص جزء من أرباحها المالية كمساهمة تطوعية تستخدم لتمويل التعليم الحكومي الموازي في إطار إقرار مبادئ التكافؤ وترسيخ التوجه نحو العدالة التعليمية في المجتمع الواحد.
- دعم التعاون المباشر بين المؤسسات الحكومية العامة والخاصة فيما يتعلق بدراسة احتياجات المؤسسات الحكومية من نظيراتها الخاصة في نفس النطاق الجغرافي بما يضمن تحقيق نوع من أنواع العدالة والتكافؤ المجتمعي الإنساني بمفهومه العام فيما يتعلق بتمويل التعليم.
- دعم توجه ملاك المؤسسات الخاصة نحو التطوع الذاتي في مجال تمويل التعليم وفق آلية تمويلية تعتبر شرطاً رئيسيا للموافقة من قبل الدولة على إنشاء كياناتهم التعليمية الخاصة.
- تجديد التراخيص للمؤسسات التعليمية الخاصة كل سنة مقابل مدى اسهامها المباشر في تمويل التعليم قبل الجامعي عبر جهود التطوع .

ويؤكد البحث من خلال هذا المقترح على مبدأ التكافؤ ومبدأ الرعاية التطوعية التي هي التزام أخلاقي ممن يملك تجاه من لا يملك في مجتمع تعاني فئة كبيرة فيه من الفقر والعوز الشديد ولن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بصورة كاملة وهي معذورة في ذلك بلا شك ومن ثم كانت الدعوة من هذا المنطلق إلى مساهمة الدولة في جهودها في مجال تمويل التعليم لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر.

- **إعادة قراءة التوجهات العامة لميزانية تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر مقارنة بالمخصصات المالية الأخرى ضمانا لإقرار العدالة.**

وتستدعى إعادة القراءة ما يلى:

- تحليل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي سنوياً ومقارنة ذلك بالدخل القومي للدولة والاحتياجات الفعلية للتعليم قبل الجامعي سنويا في كافة مراحلة.
- إعادة قراءة مشهد التوازن بين المخصصات المالية الخاصة بالتعليم قبل الجامعي بمصر والقطاعات الأخرى الممولة في الدولة من باب تحليل مدى التناسب بين هذه المقررات وتحليل فجوة العدالة والوقوف على أسبابها واتخاذ الاجراءات السريعة لمواجهتها.
- استحداث آليات تمويلية جديدة تصب في مصلحة التعليم قبل الجامعي ولاتثقل كاهل أولياء الأمور وتدعم المساهمات التطوعية هذا التوجه التمويلي الذي يّدعم عدالة التمويل .
- معالجة أسباب الهدر في تمويل التعليم قبل الجامعي والقضاء على الممارسات الممولة غير المجدية في كثير من مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر بما يضمن إعادة هندرة تلك الموارد بما يضمن تحقيق أعلى درجة من درجات عدالة التمويل .
- استحداث آلية جديدة للمساءلة والمحاسبة والمراقبة تتضمن مراقبةٍ توزيع المخصصات المالية التي أقرتها الدولة بعدالة على بنودها المخصصة منعا للهدر وسوءا استغلال المخصصات العامة ومواجهة الفساد المالي في كل مؤسسات التعليم لإقرار مبادئ العدالة للجميع وتحقيق تكافؤ الفرص.

- **متطلبات تنفيذ التصور المقترح**:

يتطلب تنفيذ التصور المقترح الخاصة بتوظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر توافر المتطلبات التالية:

- النوايا الصادقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمساهمين والمانحين والداعمين لجهود التطوع في إطار حب الوطن والتعاون الخلاق للإقرار مبادئ العدالة والحيادية وتكافؤ الفرص بين جميع طلاب لتعليم قبل الجامعي في مصر .
- غطاء تشريعي عصري يقضي على أزمة الثقة المتبادلة بين الدولة والمؤسسات والكيانات غير الحكومية في إطار يضمن للدولة سيادتها ويضمن لتلك الكيانات المشاركة المشروعة والمحمودة في مجالات التنمية داخل المجتمع بما يحقق عدالة التمويل في مؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر.
- وجود نظام صارم للمساءلة والمحاسبة والمتابعة والمراقبة يضمن وصول المساهمات التطوعية التمويلية في مجال التعليم قبل الجامعي إلى مستحقيه.
- إدارة متخصصةٍ ومحترفة لإدارة أصول المساهمات التطوعية وحسن استثمارها استثمارا فعّالاً وفق الحاجات الملحة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر.

- انفتاح عالمي على مؤسسات المجتمع المدني العالمي ورعاة التعليم والمانحين والشركاء الداعمة لجهود التطوع في ميدان تمويل التعليم والاستفادة من هذه الرؤي العالمية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر اعتمادا على المساهمات التطوعية لمواجهة فجوة العدالة.

• مراجع البحث:

١- عبيد، هناء (٢٠١٧): التنمية بين عوالم الخبراء وأزمات الحياة اليومية، **الديمقراطية**، العدد (٦٨)، أكتوبر ٢٠١٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٩.

٢- عمار، حامد (٢٠٠٧): **مقالات في التنمية البشرية العربية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص١٦.

٣- السيد، مصطفى كامل (٢٠٢٠): النمو والتنمية في مصر (نقاش نظري)، **الديمقراطية**، العدد (٧٧)، يناير ٢٠٢٠، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص١٥٢.

٤- عبدالوهاب، أيمن السيد (٢٠١٨): الاقتصادي والتنمية وبناء الإنسان المصري، **أحوال مصرية**، العدد (٧٠)، خريف ٢٠١٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص٨

5- Engel, Ualery: "Modern Racism" Open Democracy, 26 April 2019, Translated and reprinted with permission by Ncc Al- Kuwait 2019, P. 27

٦- فيرتهايم، ستيفن (٢٠١٩): علم آمن على رأس المال. كيف شكلت الليبرالية الجديدة النظام العالمي؟ ترجمة: سارة زهير، **الثقافة العالمية**، العدد ٢٠١، أكتوبر ٢٠١٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص١٢٠.

٧- ما روب، ب. ت. م (٢٠١٥): التغلب على مشكلة عدم المساواة في التدريس والتعلم، ترجمة: زين العابدين سيد، **مستقبليات**، العدد (١٧٥)، سبتمبر ٢٠١٥، مكتب التربية الدولي، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص٤١٩.

٨- أزيفيدو، جوو بيدرو (٢٠٢٠): التعليم للجميع: عدم المساواة في التعليم داخل البلدان، **مدونات البنك الدولي**، متوفر على: blogs.worldbank.org. 11/12/2020

٩- نفس المرجع.

١٠- صالح، علي جوهر (٢٠١٨): **التخطيط الاستراتيجي والتنمية في العالم العربي**، المكتبة العصرية، المنصورة، ص ٤٣.

١١- العجمي، محمد حسين (٢٠٠٤) متطلبات ترشيد الإنفاق التعليمي للحد من بعض مشكلات تمويل التعليم قبل الجامعي بجمهورية مصر العربية، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد العاشر، العدد ٢٥، أكتوبر ٢٠٠٤.

١٢- رفاعي، عقيل محمود (٢٠٠٥): استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر على ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، **المؤتمر السنوي الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي. تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد**، مركز تطوير التعليم، جامعة عين شمس، ديسمبر ٢٠٠٥.

١٣- حسن، ماهر أحمد (٢٠٠٦): دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم قبل الجامعي، **المؤتمر العلمي الأول بعنوان: التعليم والتنمية في المجتمعات الجديدة**، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٥-٦ مارس ٢٠٠٦

14- Mcherney, frank(2009): Policy Option to Fiancé public Higher Education In Afghanistan, university of Massachusetts, Amherst, Sept. 2009.

١٥- أبو خليل، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠): فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده، **مجلة كلية التربية**، مج٢٠، ع٣، كلية التربية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٢٠

١٦- الباسل، نسرين محمد فوزي، جمعه، محمد حسن (٢٠١٥): التخطيط لاستثمار أموال الأوقاف الإسلامية في تحسين تمويل التعليم بمصر، **مجلة كلية التربية**، مج٣٠، ع٢، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١٥.

١٧- سليمان، طلال محمد عادل (٢٠١٦): تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر على ضوء خبرات بعض الدول. دراسة ميدانية، **مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي**، العدد ٣٣، كلية التربية – جامعة عين شمس، مايو ٢٠١٦.

١٨- حسب النبي، أحمد محمد (٢٠١٧): أفضل الممارسات الأوروبية في مجال تمويل التعليم قبل الجامعي: المملكة المتحدة دراسة حالة، **مجلة العلوم التربوية**، مج٢٥، ع٢، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، أبريل ٢٠١٧.

19- Healey' f. Henry & others (2018): RTI Press Education Fiancé in Egypt: Problems and possible solution, Research Triangle Institute, RII International Isa Trade Name of Research Triangle Institute, 2018

20- Rizk, Ayman (2019): Participation in the Egyptian Pre – University Education Sector, International Organizations' perspectives, Journal of Interdisciplinary Studies in Education, Volune8, Ussue1, 2019

٢١- وطفة، علي أسعد (٢٠١٣): **التربية والحداثة في الوطن العربي. رهانات الحداثة التربوية في عصر متغير**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص٢٠٧.

٢٢- جوهر، علي صالح والباسل، ميادة فوزي (٢٠١٨): **الطريق إلى الإبداع الإداري بالمؤسسات التعليمية بالدول العربية**، المكتبة العصرية، المنصورة، ص٢٠٠.

٢٣- فان دالين، ديولب (١٩٩٤): **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٢٩٨.

٢٤- جوهر، علي صالح (٢٠٠٨): **الإصلاح التعليمي في العالم العربي، توجهات عالمية**، المكتبة العصرية، المنصورة، ص١٢٣.

٢٥- عبدالمالك، كامل (٢٠٠٨): **ثقافة التنمية. دراسة في أثر الرواسب الثقافية على التنمية المستدامة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٢٤.

٢٦- شيفر، أولريش (٢٠١٠): انهيار الرأسمالية. أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، **عالم المعرفة**، ع٣٧١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص٢٧.

٢٧- الصفار، حسن موسى (٢٠٠٧): **العمل التطوعي في خدمة المجتمع**، أطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ص ص ١٥: ١٧

28- Paulston. R. G (2000): A spatial turn in comparative Education? Constructing a social cartography of difference, Discourse formation in comparative Education. Frankfurt Germany, P.P 222.223.

٢٩- عربي، بلال محمد (٢٠٢١): دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع. مقترحات لتطوير العمل التطوعي، متوفر على **https://tslibrary.org 3/1/2021**

٣٠- السلطان، فهد السلطان (٢٠٠٩): اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي. دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، **رسالة الخليج العربي**، ع٢٨، مكتب التربية لدول الخليج العربي، ص٧٨.

٣١- القحطاني، عبدالمحسن عايض وبوطيبة، فيصل (٢٠١٥): **اقتصاديات التعليم قضايا معاصرة**، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص ص ٧٣: ٧٤.

٣٢- عزوز، رفعت (٢٠٠٩): **اقتصاديات وتمويل التعليم**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص ص٤٧: ٤٨.

٣٣- جوهر، علي صالح ورضوان، وائل وفيق (٢٠١٣): **المساءلة وإصلاح التعليم توجهات عالمية وتطبيقات عربية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ص ص ٨٥: ٦٨.

٣٤- جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد (٢٠١٥): **الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم**، المكتبة العصرية، المنصورة، ص ص ١٤٣: ١٤٤

٣٥- ليبو، ريتشارد نيد (٢٠١٣): لماذا تتحارب الأمم، دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، **عالم المعرفة**، ع ٤٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أغسطس ٢٠١٣، ص٩٣.

٣٦- القحطاني عبدالمحسن عايض، بوطيبة، فيصل (٢٠١٥): **مرجع سابق**، ص ٧٤

٣٧- جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): **مرجع سابق**، ص ص ٩٣ : ٩٥.

38- Rorris, Adam. (2011): Assessment of current process for targeting of schools funding to disadvantaged students. Melbourne: Australian council for education Research, P.P 181,182.

٣٩- حسب النبي، أحمدٍ محمد نبوي (٢٠١٦): الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم المتقدمة، تمويل التعليم وفقًا للمعادلات نموذجًا، **التربية المعاصرة**، رابطة التربية الحديثة، السنة ٢٣ العدد ١٠٢، أبريل ٢٠١٦، ص ص ١٤٧: ١٤٨.

٤٠- آل جور (٢٠١٥): المستقبل. ستة محركات للتغيير العالمي، **عالم المعرفة** العدد ٤٢٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أبريل ٢٠١٥، ص ١٦٤

٤١- جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الأمثل في التعليم، **مرجع سابق**، ص ١٤٤.

٤٢- سليمان، طلال محمد عادل (٢٠١٦): تنويع مصادر التمويل الذاتي للمدارس الحكومية في مصر، **دراسات في التعليم الجامعي**، مرجع سابق، ص ص ٣١٦: ٣١٧.

٤٣- الدهشان، جمال علي (٢٠١٦): توجهات استراتيجية في تمويل التعليم، **المؤتمر الدولي الأول لكلية التربية جامعة عين شمس بعنوان: "توجهات استراتيجية في التعليم بتحديات المستقبل**، في الفترة من ١٥: ١٦ أكتوبر، ٢٠١٦، ص ص ٤٧: ٤٨.

٤٤- الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٧): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم، **مجلة بحوث التربية النوعية**، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة العدد (٩)، يناير ٢٠٠٧، ص ١١٠.

٤٥- جوهر، علي صالح وآخرون (٢٠١٨): متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم العام لتطوير التعليم الابتدائي في مصر، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة والتنمية، سوهاج، السنة ١٩، العدد ١٣٣، أكتوبر ٢٠١٨ ص ص ٨٧: ٨٩.

٤٦- بهاء الدين، حسين كامل (١٩٩٧): **التعليم والمستقبل**، دار المعارف، القاهرة ص ٩٣.

٤٧- نايل، سحر حسني وحسين، سلامة عبدالعظيم، (٢٠١٨): مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر "دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، المجلد ٢٩، العدد ١١٦، أكتوبر ٢٠١٨، ص ١٠٤.

٤٨- جوردون، جون ستيل (٢٠٠٨): إمبراطورية الثورة. التاريخ الملحمي للقوة الاقتصادية الأمريكية، ترجمة: محمد مجد الدين باكير، عالم المعرفة، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٥٨، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٢٥٦.

٤٩- الهلالي، الهلالي الشربيني (٢٠٠٢): اتجاهات حديثة في تمويل التعليم الجامعي، **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، المجلد الأول، ديسمبر ٢٠٠٢، ص٢٣.

٥٠- باري، بريان (٢٠١١): الثقافة والمساواة. نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ترجمة: كمال المصري، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٨٢، نوفمبر ٢٠١١، ص ص ٢٤: ٢٥

٥١- جوهر، علي صالح والباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، **مرجع سابق**، ص ص ٢٩: ٣٠.

٥٢- البحيري، خلف محمد وآخرون (٢٠١٩): التحليل البيئي لترشيد الإنفاق بمؤسسات التعليم قبل الجامعي بمصر، **مجلة الثقافة والتنمية**، جمعية الثقافة من أجل التنمية، سوهاج، السنة ٢٠، العدد ١٤٥، ٢٠١٩، ص ص ٣٩٧: ٣٩٨.

٥٣- وزارة المالية: **الموازنات العامة للدولة للسنوات المالية من ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٠١٩/٢٠٢٠**، الإنفاق الحكومي على التعليم ومعدل النمو السنوي ونسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، المصروفات والتقسيم الوظيفي.

٥٤- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في التعليم العام للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦، ص٢١.

٥٥- أبو خليل، محمد إبراهيم (٢٠١٠): فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده، **مرجع سابق**، ص ص ٧٠: ٧٢.

٥٦- جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم في مصر، **مرجع سابق**، ص ص ١٤١: ١٤٣.

٥٧- عياد، بهاء الدين (٢٠١٨): الدور التنموي للجمعيات الأهلية في مصر. الوقائع والآفاق، **أحوال مصرية**، ع٦٨، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ربيع ٢٠١٨، ص ص ٦٧: ٧٧.

٥٨- مجدي، جيهان محمد وآخرون (٢٠١٨): مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر. دراسة تحليلية، **مجلة كلية التربية**، جامعة بنها، العدد ١١٦، ج(٥)، ٢٠١٨، ص ١١٣.

٥٩- بلتاجي، مروة محمد شبل (٢٠١٥): **تمويل التعليم في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة**، مركز شركاء التنمية، القاهرة، ص ص ١٤: ١٥.

٦٠- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤): **استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠**، التعليم، ص ٣٦، متوفر على: https://www.crsi.sci.eg, 10/1/2021

٦١- ربيع، رانيا (٢٠١٩): التعليم تدعو رجال الأعمال والمستثمرين للمشاركة في المدارس الفنية والنهوض بها، **جريدة الشروق المصرية**، https://www.shorouknews.com, 13/11/2019

٦٢- جوهر، علي صالح، الباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، **مرجع سابق**، ص ص ١٧٤: ١٧٧.

٦٣- د/ يسنر، سيمون (٢٠١٩): **مبادئ الاستدامة**، ترجمة: حنان الصفتي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص ص ٢٩٥: ٢٩٧.

٦٤- باري، بريان (٢٠١١): الثقافة والمساواة. نقد مساواتي للتعددية الثقافية، **مرجع سابق**، ص ٢٢٤.

٦٥- آسيدو، كليمينينا (٢٠١٣): سياسات التعليم، وحالات الهشاشة والصراع، ترجمة: عماد الدين عبدالرازق، **مستقبليات**، العدد (١٦٥)، مارس ٢٠١٣، مكتب التربية الدولي، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص٥.

٦٦- إدواردز، برينت و ج. كليس، ستيفن (٢٠١٥): تحليل عناصر المشاركة في التنمية والسياسة التعليمية: إطار الرؤى والمنظورات الخاصة بالممارسات، ترجمة: شويكار محمد زكي، **مستقبليات**، العدد (١٧٦) يناير ٢٠١٥، مكتب التربية الدولي، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص ص ٧١٥: ٧١٧.

٦٧- صبحي، مجدي (٢٠٠٦): الخصخصة المصرية بيع" لفضية العائلة" أم سياسة للانطلاق الاقتصادي، **أحوال مصرية**، العدد (٣٢)، ربيع ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ٦.

٦٨- حسن، مهاب عادل (٢٠١٦): دور المجتمع المدني في تعزيز التنمية المحلية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: دراسة مقارنة بين الفلبين ورومانيا، **أحوال مصرية**، العدد (٦١)، صيف ٢٠١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ص ١٨٦: ١٨٧.

٦٩- عبدالوهاب، سمير محمد (٢٠١٦): دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية المستدامة في ضوء الخبرات الدولية، **أحوال مصرية**، العدد (٦١) صيف، ٢٠١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص١٥.

٧٠- هيثمان، ستيفن. ب (٢٠٠٩): فشل برنامج التعليم للجميع كاستراتيجية سياسية، ترجمة: عماد الدين عبد الرازق، مستقبليات، العدد (٣٩)، مارس ٢٠٠٩، مكتب التربية الدولي، مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص ١٩